
مصرف الشارقة الإسلامي وشركاته التابعة

تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

مصرف الشارقة الإسلامي
تقرير مجلس الإدارة

يتشرف أعضاء مجلس الإدارة بتقديم تقريرهم مرفقاً بالبيانات المالية الموحدة المدققة لمصرف الشارقة الإسلامي ("المصرف") وشركاته التابعة، يشار إليها مجتمعة بـ ("المجموعة") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

الأموال المالية الهامة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، ارتفع إجمالي موجودات المصرف بمقدار ٣,٧ مليار درهم لتبلغ ٣٣,٥ مليار درهم، بزيادة قدرها ١٢,٢٪. كما ارتفعت ذمم التمويل المدينة وذمم الإجارة المدينة بمقدار ٤,٥٪ (٧٤١,٨ مليون درهم) لتبلغ ١٧,١ مليار درهم بالإضافة إلى ارتفاع ودائع العملاء بنسبة ٨,١٪ (١,٤ مليار درهم) لتبلغ ١٨,٣ مليار درهم. ظل معدل كفاية رأس المال عند مستوى جيد بنسبة ٢١,٣٥٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

ارتفع صافي الإيرادات التشغيلية للمصرف بنسبة ١,٥٪ لتبلغ ٨٩٠,٤ مليون درهم لسنة ٢٠١٦ مقارنة بـ ٨٧٧,٣ مليون درهم في سنة ٢٠١٥. بلغت مخصصات انخفاض القيمة (الجماعية والفردية) المكونة في ٢٠١٦ - بعد خصم المبالغ المستردة مبلغ ٢٢٧,٥ مليون درهم، بانخفاض قدره ٣٥,٠٪.

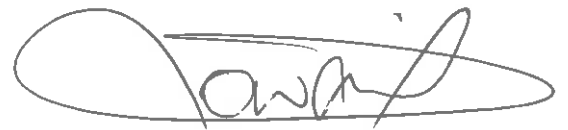
بلغ صافي أرباح السنة ٤٦٢,٩ مليون درهم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مقارنة بمبلغ ٤٠٩,٩ مليون درهم في السنة السابقة، بزيادة قدرها ١٢,٩٪.

يقترح أعضاء مجلس الإدارة على المساهمين ١٠٪ أسهم منحة - سهم واحد لكل ١٠ أسهم بقيمة ٢٤٢,٦ مليون درهم (٢٠١٥): توزيعات أرباح نقدية بنسبة ١٠٪ بمبلغ ٢٤٢,٦ مليون درهم (٠,١٠ درهم للسهم))، بينما تبلغ أتعاب أعضاء مجلس الإدارة المقترحة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مبلغ ٥,٣ مليون درهم (٢٠١٥ : ٥,٣ مليون درهم).

مدققي الحسابات: -

تم تعيين السادة/ كى بي إم جي كمدققي حسابات للمجموعة لعام ٢٠١٦ خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي المُنعقد بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١٦.

هذا، وقد أبدت كى بي إم جي رغبتها في إعادة التعيين للسنة التي ستنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.



عبد الرحمن محمد ناصر العويس
رئيس مجلس الإدارة
٢٦ يناير ٢٠١٧

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

انخفاض قيمة ذم التمويل المدينة وذم الإجارة المدينة

راجع الإيضاحات ٤ (٢) (أ) و٧ و٨ و٢٥ في هذه البيانات المالية الموحدة.

يتمثل الخطر في أن القيمة الدفترية الخاصة بزم التمويل المدينة وذم الإجارة المدينة التي يتم الاحتفاظ بها بالتكلفة المطفأة، قد يتم بيانها بشكل خاطئ. يُعتبر انخفاض القيمة أحد المجالات التقديرية نظراً لمستوى الأحكام المطبقة من قبل الإدارة في تحديد مخصص انخفاض القيمة. نظراً لأهمية ذم التمويل المدينة وذم الإجارة المدينة وحالات عدم اليقين بخصوص التقديرات، فإن انخفاض القيمة يعتبر أحد أمور التدقيق الرئيسية.

تم تطبيق أحكام لتحديد المؤشرات والافتراضات المناسبة المستخدمة في احتساب انخفاض القيمة، على سبيل المثال؛ الافتراض الخاص بالعملاء الذين سيتعشرون عن السداد، وتقييم الضمان الخاص بعمليات الإقراض المضمونة، ومدى جدوى التدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بالقروض للعملاء من الشركات. علاوة على ذلك، قمنا أيضاً بالتركيز على التمرضات الهامة في حالاتها الفردية والتي ما تزال أو أصبحت معرضة لمخاطر انخفاض القيمة بصورة فردية.

الرد الخاص بنا

تضمنت إجراءات تدقيقتنا تقييم النظم الرقابية الخاصة باعتماد وقيود ومراقبة ذم التمويل المدينة وذم الإجارة المدينة، وتقييم الآليات والمدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل المجموعة لتقييم مدى كفاية مخصصات انخفاض القيمة الخاصة بالقروض التي يتم تقييمها بشكل فردي، واحتساب انخفاض القيمة الجماعي.

تمت الاستفادة من خبرتنا المحلية في تقييم الاتجاهات في بيئة الائتمان المحلية وأخذنا بالاعتبار التأثير المحتمل على تعرضات المجموعة للمخاطر، بغرض تركيز الاختبارات الخاصة بنا على المجالات التي تتطوي على مخاطر رئيسية.

(١) فيما يتعلق بالخدمات المصرفية للشركات، تضمنت الإجراءات الخاصة بنا ما يلي:

- اختبار النظم الرقابية الرئيسية على التصنيفات الائتمانية الداخلية ومراقبة العمليات، وذلك لتقييم ما إذا كانت تصنيفات المخاطر الخاصة بالأطراف المقابلة قد تم تحديدها وتحديثها بشكل ملائم في الوقت المناسب؛
- إجراء فحص جوهري لمجموعة التصنيفات الائتمانية المختارة، وذلك لاختبار مدى ملاءمة التصنيفات الائتمانية في وقت محدد؛ و
- إجراء تقييمات ائتمانية لعينة من القروض التي تدرج ضمن فئات التصنيفات الائتمانية دون القياسية والمشكوك في تحصيلها والخسائر وفئات قائمة المتابعة. قمنا بتقييم مدى معقولية التدفقات النقدية المتوقعة القابلة للاسترداد ومدى تحقيق الضمان والمصادر الأخرى المتاحة للسداد. قمنا بمقارنة الافتراضات الرئيسية الموضوعية مع خطط الأعمال وفهمنا الخاص لبيئة الأعمال والقطاعات ذات الصلة. قمنا أيضاً بمقارنة الافتراضات، حيثما يكون مناسباً، مع مؤشرات خارجية مثل أداء الأعمال والتقييمات العقارية من أجل تقييم مدى ملاءمة قيم الضمانات المحفوظ بها من قبل المصرف.

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

انخفاض قيمة ذمم التمويل المدينة وذمم الإجارة المدينة (تابع)

الرد الخاص بنا (تابع)

٢) فيما يتعلق بالخدمات المصرفية للأفراد، تركز إجراءات انخفاض القيمة على نماذج تقوم باحتساب عدد الأيام التي تجاوزت فيها القروض موعد استحقاقها لكل عميل على حدة. تضمنت إجراءاتنا في هذا الشأن فهم الأسس التي تستند إليها الإدارة لتحديد ما إذا كان القرض قد تعرض لانخفاض القيمة وتقييم مدى معقولية هذه الأسس من خلال فهمنا لمحافظ الإقراض لدى المجموعة وخبرتنا العميقة في القطاع.

٣) فيما يتعلق بمخصص انخفاض قيمة المحفظة (المخصص الجماعي)، تضمنت الإجراءات الخاصة بنا ما يلي:

- اختبار النظم الرقابية الرئيسية الموضوعية من قبل الإدارة لمراقبة تأثير البيانات ذات الصلة على النماذج؛
- تقييم الآليات والافتراضات الرئيسية وتقييم مدى ملاءمة فترة ظهور الخسائر التي تم الاستناد إليها عند تحديد التقديرات، وحيثما يكون مناسباً نقوم بمقارنة الافتراضات الرئيسية المستخدمة مع البيانات الاقتصادية والمالية المتاحة من مصادر خارجية في مجال العمل؛ و
- فيما يتعلق بالمخصصات الزائدة بناءً على أحكام الإدارة، فإننا نحث الإدارة على تقديم أدلة موضوعية على أن هذه المخصصات الزائدة كانت مناسبة.
- ٤) فيما يتعلق بالنظم الرئيسية ذات الصلة المستخدمة لتنفيذ المعاملات، قمنا بالاستعانة بمختصين تكنولوجياً بالمعلومات لدينا لاختبار عينة مختارة من النظم الرقابية الآلية المرجحة ضمن هذه النظم.
- ٥) تقييم ما إذا كانت الإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة تعكس بصورة ملائمة تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان.

تقييم الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة

راجع الإيضاحين ٩ و ٢٩ حول هذه البيانات المالية الموحدة.

يتمثل هذا الخطر في أن تقييم الأدوات المالية قد ينطوي على أخطاء نتيجة لتطبيق أساليب تقييم عادة ما تتضمن أحكام هامة واستخدام افتراضات وتقديرات. نظراً لعدم اليقين في تقدير بعض القيم العادلة، يعتبر ذلك أحد أمور التدقيق الرئيسية.

الرد الخاص بنا

تضمنت إجراءات التدقيق الخاصة بنا ما يلي:

- تقييم النظم الرقابية المتعلقة بتحديد وقياس وإدارة مخاطر التقييم، وتقييم الآليات ومدى معقولية المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل المجموعة في تحديد القيم العادلة؛

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

تقييم الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة (تابع)

الرد الخاص بنا (تابع)

- فيما يتعلق بعينة مختارة من الاستثمارات، قمنا بتقييم الافتراضات والمدخلات الرئيسية مع الأخذ بعين الاعتبار طرق التقييم البديلة المستخدمة من قبل الإدارة والعوامل الرئيسية الداعمة لها؛ و
- تقييم ما إذا كانت الإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة حول مخاطر وحساسية القيمة العادلة تعكس بصورة ملائمة تعرض المجموعة لمخاطر التقييم.

تقييم العقارات الاستثمارية والعقارات المحتفظ بها للبيع

راجع الإيضاحات ١٠ و ١١ و ٢٩ حول هذه البيانات المالية الموحدة.

تتمثل السياسة المحاسبية للمجموعة في بيان عقاراتها الاستثمارية بالقيمة العادلة، وبيان عقاراتها المحتفظ بها للبيع بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقيق أيهما أقل في تاريخ كل تقرير.

نظراً لأهمية هذه العقارات، والهبوط العام الذي يشهده قطاع العقارات في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتأثير على بيان الأرباح أو الخسائر الموحد وحالات عدم اليقين بخصوص التقديرات، فإنها تعتبر أحد أمور التدقيق الرئيسية.

تعتبر عملية تقييم المحفظة أحد مجالات الأحكام الهامة، ويتم دعمها بعدد من الافتراضات. إن وجود تقديرات هامة تنطوي على عدم اليقين يستدعي تركيز التدقيق في هذا المجال، حيث أن أي انحراف أو خطأ في تحديد القيمة العادلة، سواء كان عن قصد أم لا، قد يترتب عليه بيان الأرباح أو الخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى للسنة بقيمة أعلى (أو أقل) من القيمة الفعلية.

الرد الخاص بنا

- قمنا بتقييم مدى كفاءة واستقلالية ونزاهة المقيمين الخارجيين، وتم الاطلاع على شروط عقود ارتباطهم مع المجموعة، لتحديد ما إذا كانت هناك أي أمور قد أثرت على موضوعيتهم أو قد فرضت حدوداً على نطاق العمل الخاص بهم؛
- حصلنا على تقارير التقييم الخارجي لكافة العقارات وتأكدنا من أن طريقة التقييم تتوافق مع معايير المعهد الملكي للمساحين القانونيين وأنها ملائمة للاستخدام في تحديد القيمة النقدية في بيان المركز المالي الموحد؛
- قمنا بتنفيذ إجراءات على أكبر عقارات المحفظة لاختبار ما إذا كانت المعلومات الأساسية المقدمة من قبل الإدارة إلى شركات التقييم الخارجية فيما يتعلق بعقارات محددة تعكس سجلات العقارات ذات الصلة المحتفظ بها من قبل المجموعة والتي خضعت للاختبار خلال أعمال تدقيقنا؛
- قمنا أيضاً من خلال نفس عينة العقارات بتقييم مدى معقولية أي تعديلات/ افتراضات تم استخدامها من قبل المقيمين، ومدى معقولية معدلات الخصم/ معدلات الرسملة التي تم تطبيقها على تنفقات الإيرادات الناتجة من هذه العقارات؛ و
- بناءً على نتائج تقييمنا، قمنا بتحديد مدى كفاية الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة.

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

نظم تكنولوجيا المعلومات والضوابط الرقابية على إعداد التقارير المالية

لاحظنا أن نظم تكنولوجيا المعلومات والضوابط الرقابية المتعلقة بإعداد التقارير المالية هي أحد الجوانب التي تتطلب المزيد من التركيز حيث تعتمد أنظمة إعداد التقارير والمحاسبة المالية الخاصة بالمجموعة بشكل كبير على أنظمة معقدة، كما أن هناك مخاطر من عدم تصميم وتطبيق ضوابط رقابية فعالة على إجراءات المحاسبة الإلكترونية وعمليات إدخال البيانات يدوياً في أنظمة المعلومات ذات الصلة. قام المصرف خلال السنة بتغيير النظام المصرفي الأساسي الخاص به، ونتيجة لذلك، فإنها تعتبر أحد أمور التدقيق الرئيسية.

الرد الخاص بنا

قمنا بتقييم واختبار مدى فاعلية تصميم وتطبيق النظم الرقابية على استمرارية سلامة نظم تكنولوجيا المعلومات ذات الصلة بالتقارير المالية. قمنا بفحص الإطار العام لضوابط الحوكمة على منظومة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالمجموعة والنظم الرقابية على تطوير وتغيير البرامج، والدخول على البرامج والبيانات وعمليات تقنية المعلومات بما في ذلك النظم البديلة التي يمكن استخدامها عند الحاجة إليها. قمنا أيضاً، حيثما قضت الضرورة، بإجراء اختبارات مباشرة لبعض جوانب أمن نظم تقنية المعلومات لدى المجموعة بما في ذلك إدارة الدخول المصرح به والفصل بين المهام.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير؛ تقرير أعضاء مجلس الإدارة، ولكنها لا تتضمن البيانات المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات حولها، بينما تتضمن المعلومات الأخرى المتوقع أن نتاح لنا بعد تاريخ هذا التقرير؛ كلمة رئيس مجلس الإدارة وتقرير المراجعة الإدارية والمراجعة المالية وتحليل الميزانية العمومية ومعدلاتها الرئيسية وتقرير لجنة الفتوى والرقابة الشرعية وغيرها ("التقارير").

لا يشمل رأينا حول البيانات المالية الموحدة المعلومات الأخرى، كما أننا لم ولن نُعبر عن أي استنتاجات تفقيحية بشأن هذه المعلومات.

فيما يتعلق بتدقيتنا للبيانات المالية الموحدة، نتحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بصورة مادية مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء عملية التدقيق، أو ما إذا كانت تشوبها أخطاء مادية. في حال خلصنا إلى وجود خطأ مادي في المعلومات الأخرى، بناءً على الأعمال التي قمنا بها فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ إصدار تقرير مدققي الحسابات، فإننا ملزمون بالإبلاغ عن هذا الأمر. لم يسترع انتباهنا أي أمر يستدعي الإبلاغ عنه في هذا الشأن.

في حال خلصنا إلى وجود خطأ مادي في "التقارير" أثناء قراءتها، يتعين علينا إحاطة مسؤولي الحوكمة بهذا الأمر واتخاذ الإجراءات المناسبة وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

مسؤولية الإدارة ومسؤولي الحوكمة تجاه البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وإعدادها بما يتوافق مع أحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية الموحدة بحيث تكون خالية من الأخطاء المادية، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح، حيثما يكون مناسباً، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة، إلا إذا كانت الإدارة تعتمد تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل فعلي غير ذلك.

يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية منقهي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة، بشكل مجمل، خالية من الأخطاء المادية، التي تنتج عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير منقهي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو عبارة عن درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكتشف دائماً أي خطأ مادي عند وجوده. قد تنشأ الأخطاء نتيجة الاحتيال أو الخطأ وتعتبر هذه الأخطاء مادية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بصورة فردية أو جماعية وبشكل معقول على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نقوم بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت نتيجة الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتزويدنا بأساس إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنةً بالأخطاء المادية الناتجة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بأعمال التدقيق وذلك بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف الراهنة، وليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الموضوعية من قبل الإدارة.

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

- التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوك جوهريّة حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال خلصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو نقوم بتعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدققي الحسابات. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
 - تقييم عرض البيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تضمن عرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة.
 - الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بشأن المعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن نتحمل مسؤولية توجيه وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة والإشراف عليها. نحن مسؤولون وحدنا عن رأينا التدقيقي.
- نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من ضمنها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية المترتبة على أعمال التدقيق بما في ذلك أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال أعمال التدقيق.
- نقدم أيضاً إقراراً لمسؤولي الحوكمة نؤكد بموجبه التزامنا بقواعد الملوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونطلعهم على كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بصورة معقولة أنها تؤثر على استقلاليتنا، والضوابط ذات الصلة، إن وجدت.
- في ضوء الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع مسؤولي الحوكمة، نحدد الأمور الأكثر أهمية أثناء تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وبذلك تُعتبر هذه الأمور هي أمور التدقيق الرئيسية. نقوم باستعراض هذه الأمور في تقرير مدققي الحسابات مالم يكن الإفصاح عن تلك الأمور للعامة محظوراً بموجب القوانين أو التشريعات أو عندما نرى في حالات نادرة للغاية أنه يجب عدم الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا إذا كان من المتوقع أن تكون التداعيات السلبية للقيام بذلك أكثر من المنافع التي تعود على المصلحة العامة نتيجة هذا الإفصاح.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما يقتضي القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، فإننا نشير إلى ما يلي:

- لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
 - تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من كافة النواحي المادية، بما يتوافق مع الأحكام ذات الصلة للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥؛
 - قامت المجموعة بالاحتفاظ بسجلات محاسبية منتظمة؛
 - تتفق المعلومات المالية الواردة في تقرير أعضاء مجلس الإدارة، وبحدود ما يتعلق بهذه البيانات المالية الموحدة، مع ما جاء في السجلات المحاسبية للمجموعة؛
 - تم الإفصاح عن الأسهم التي تم شراءها خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ في الإيضاح ٩-١ حول البيانات المالية الموحدة؛
 - يبين الإيضاح رقم ٣٢ حول البيانات المالية الموحدة المعاملات المادية مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي تم بموجبها تنفيذ هذه المعاملات؛
 - بناءً على المعلومات التي أُتيحت لنا، لم يستترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن المجموعة قد خالفت، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، أي من الأحكام ذات الصلة للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، أو النظام الأساسي للمصرف، على وجه قد يكون له تأثير مادي على أنشطته أو مركزه المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦؛ و
 - يبين الإيضاح رقم ٣٣ حول البيانات المالية الموحدة المساهمات المجتمعية خلال السنة.
- كما يقتضي القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠ (وتعدلاته)، فإننا نؤكد أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

بالإنابة عن كي بي إم جي لوار جلف ليمتد




فوزي أبو راس
رقم مدقق الحسابات المسجل: ٩٦٨
دبي، الإمارات العربية المتحدة

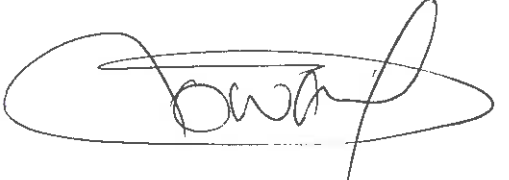
26 JAN 2017

مصرف الشارقة الإسلامي وشركاته التابعة
بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
(العملة: ألف درهم إماراتي)

٢٠١٥	٢٠١٦	إيضاحات	
			الموجودات
٢,٦٠٢,٠٤٥	٣,٢٠٥,٨٧٥	٥	النقد والأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية
٤,٣١٥,٦٩٧	٤,٦٤١,١٣٤	٦	مرايحات دولية وترتيبات الوكالة مع مؤسسات مالية
٥,٧٣٥,٣٣٤	٥,٥١٣,٩١٢	٧	نعم التمويل المدينة
١٠,٦١٣,٨٧٣	١١,٥٧٧,٠٩١	٨	نعم الإجارة المدينة
٢,٣٦٤,١٦٠	٤,١٠٧,١٩٥	٩	استثمارات في أوراق مالية
١,٨١١,٧٨٤	٢,١٢٤,٣٥٩	١٠	الاستثمارات العقارية
٦٥٢,٩٦٥	٥٧٣,٢٤٨	١١	عقارات محتفظ بها بغرض البيع
٨٤٥,٩٤٧	٨٦٧,١٣٣	١٢	موجودات أخرى
٩٤٠,٨٨٨	٩٢٩,٢٧٩	١٣	ممتلكات ومعدات
٢٩,٨٨٢,٦٩٣	٣٣,٥٣٩,٢٢٦		إجمالي الموجودات
=====	=====		
			المطلوبات
١٦,٩٥٣,٠١٨	١٨,٣٢٨,٩٣٦	١٤	ودائع العملاء
٢,٠٤٦,٣٧٢	٣,٨٥٠,٩٦٠	١٥	المستحق للبنوك
٥,١٣٣,٨٦٠	٥,٤٩٧,٩١٦	١٦	الصكوك مستحقة الدفع
٩٦٦,٦٩٥	٩١٥,٧٤١	١٧	المطلوبات الأخرى
٧٨,٣٤٧	٨٩,٤٢٩		الزكاة مستحقة الدفع
٢٥,١٧٨,٢٩٢	٢٨,٦٨٢,٩٨٢		إجمالي المطلوبات
=====	=====		
			حقوق المساهمين
٢,٤٢٥,٥٠٠	٢,٤٢٥,٥٠٠	١٨	رأس المال
١,٣٣٠,٦٢٦	١,٣٣٠,٦٢٦	٢١	الاحتياطي القانوني
٨٩,٠٠٨	٨٩,٠٠٨	٢١	الاحتياطي العام
(٣١,٨٦٧)	(٢٩,٤٩٢)	٢١	احتياطي القيمة العادلة
٨٩١,١٣٤	١,٠٤٠,٦٠٢		الأرباح المحتجزة
٤,٧٠٤,٤٠١	٤,٨٥٦,٢٤٤		إجمالي حقوق المساهمين
٢٩,٨٨٢,٦٩٣	٣٣,٥٣٩,٢٢٦		إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين
=====	=====		

تم التصريح بإصدار هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لقرار أعضاء مجلس الإدارة بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠١٧، وتم توقيعها بالنيابة عنهم من قبل:


محمد أحمد عبدالله
الرئيس التنفيذي


عبد الرحمن محمد ناصر العويس
رئيس مجلس الإدارة

تُشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة. إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحات من ٣ إلى ١٠.

مصرف الشارقة الإسلامي وشركاته التابعة

بيان الأرباح أو الخسائر الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
(العملة: ألف درهم إماراتي)

٢٠١٥	٢٠١٦	إيضاحات	
٨١١,٨٧٦	٨٣٨,٣٧٩	٢٢	الإيرادات من عمليات التمويل الإسلامي
(١٦٨,٦٣٤)	(١٥٦,٢٣٧)		مصروفات الأرباح على الصكوك
٦٦٣,٦٢٣	٦٦٥,٢١٢	٢٣	الاستثمار والرسوم والعمولات والإيرادات الأخرى
٢٨,٥٤٤	٢٧,٠٦٣		الإيرادات من الشركات التابعة
١,٣٣٥,٤٠٩	١,٣٧٤,٤١٧		إجمالي الإيرادات
(٤٥٨,١٣٢)	(٤٨٤,٠٤٣)	٢٤	المصروفات العمومية والإدارية
٨٧٧,٢٧٧	٨٩٠,٣٧٤		صافي الإيرادات التشغيلية
(٣٤٩,٩٩٥)	(٢٢٧,٥٠٥)	٢٥	المخصصات - صافية من المبالغ المستردة
٥٢٧,٢٨٢	٦٦٢,٨٦٩		الأرباح قبل التوزيعات للمودعين
(١١٧,٣٥٧)	(١٩٩,٩٨٢)	٢٦	توزيعات للمودعين
٤٠٩,٩٢٥	٤٦٢,٨٨٧		أرباح السنة (المنسوبة لمساهمي المصرف)
٠.١٧	٠.١٩	٢٧	ربحية السهم (درهم إماراتي)

تُشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحات من ٣ إلى ١٠.

مصرف الشارقة الإسلامي وشركاته التابعة

بيان الإيرادات الشاملة الأخرى الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

(العملة: ألف درهم إماراتي)

٢٠١٥	٢٠١٦	
-----	-----	
٤٠٩,٩٢٥	٤٦٢,٨٨٧	أرباح السنة (المنسوب لمساهمي المصرف)
		الإيرادات الشاملة الأخرى بنود لن تتم إعادة تصنيفها ضمن الأرباح أو الخسائر
٧,٩٩٨	٢,٣٢٢	صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المُصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
-----	-----	
٤١٧,٩٢٣	٤٦٥,٢٠٩	إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة (المنسوبة لمساهمي المصرف)
=====	=====	

تُشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحات من ٣ إلى ١٠.

مصرف الشارقة الإسلامي وشركاته التابعة

بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

(العملة: ألف درهم إماراتي)

٢٠١٥	٢٠١٦	إيضاحات
٤٠٩,٩٢٥	٤٦٢,٨٨٧	
٣٣,١٢٨	٣١,٦٠٤	١٣
٣,٩٩٥	٤,٣٦٢	
٣٤٨,٣٠٢	١٩٧,٧٥٠	٢٥
١,٦٩٣	٢٣,٤٤٦	٢٥
-	٦,٤٠٢	٢٥
(٥,٠٧٥)	(٢٢٥,٥١٥)	
(٣٣٧,٩٤٥)	(٧٠,١١٣)	١٠
(٥,٧٣٣)	٣١٣	
(٣٨)	(١٠١)	
٤٤٨,٢٥٢	٤٣١,٠٣٥	
(٢٢٥,٨٤٥)	(١٥٣,٢٣٢)	
(٨٢١,٨٢٤)	(٣٨٣,٧٦٦)	
(٢,٢٢٢,٨٥٥)	(٩٣٩,٥٤٦)	
٣,٩٠٢	(٤٤,٦٣٢)	
٢,٣٦١,٠٥٠	١,٣٧٥,٩١٨	
(١,٣٥٦)	١,١٩١,٢١٠	
(٤٣,٣٣١)	(٥٤,٤٨٤)	
(٤٩,١٢٢)	(٥٦,٢٠٤)	
(٥٥١,١٢٩)	١,٣٦٦,٢٩٩	
(٢٦,٤٦٤)	(٢٠,٤٠١)	
١١٠	٥٠٧	
(٦٨,٤٣٢)	(١٨١,٤٩١)	
١٧,٨٩٦	٣٢,٨٦٠	
(٢٠٩,٧٢١)	(٣٣٧,٥٠٥)	
٢٠,٢١٦	٥٤٨,٥٩٣	
(٧٧٤,٩٩٥)	(١,٧٤٧,١١٥)	
(١,٠٤١,٣٩٠)	(١,٧٠٤,٥٥٢)	
١,٨٣١,١٣٢	٣٥٩,٦٩٤	
(٢٤٢,٥٥٠)	(٢٤٢,٥٥٠)	١٩
١,٥٨٨,٥٨٢	١١٧,١٤٤	
(٣,٩٣٧)	(٢٢١,١٠٩)	
٢,٢٦٢,٦٢٧	٢,٢٥٨,٦٩٠	٢٨
٢,٢٥٨,٦٩٠	٢,٠٣٧,٥٨١	٢٨

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:
أرباح السنة

تسويات:

الاستهلاك

إطفاء تكلفة إصدار الصكوك

المخصص لنعم التمويل المدينة ونعم الإجارة المدينة

المخصص للمبالغ المستحقة من الشركات التابعة

المخصص لانخفاض قيمة الاستثمارات في الأوراق المالية

الأرباح من استبعاد عقارات محتفظ بها لغرض البيع

الأرباح من إعادة تقييم الاستثمارات العقارية

الخسائر / (الأرباح) من استبعاد استثمارات عقارية

الأرباح من استبعاد ممتلكات ومعدات

الأرباح التشغيلية قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية

التغييرات في:

الاحتياطي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

المرايحات الدولية وترتيبات الوكالة مع مؤسسات مالية

نعم التمويل المدينة ونعم الإجارة المدينة

الموجودات الأخرى

ودائع العملاء

المستحق للبنوك

الزكاة مستحقة الدفع

المطلوبات الأخرى

صافي النقد من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية

التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

الاستحواذ على ممتلكات ومعدات

استبعاد ممتلكات ومعدات

الاستحواذ على استثمارات عقارية

استبعاد استثمارات عقارية

الاستحواذ على عقارات محتفظ بها لغرض البيع

استبعاد عقارات محتفظ بها لغرض البيع

استثمارات في أوراق مالية، صافي

صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

المتحصلات من سداد / إصدار صكوك، صافي

توزيعات الأرباح النقدية

صافي النقد من الأنشطة التمويلية

صافي النقص في النقد وما يعاقله

النقد وما يعاقله في بداية السنة

النقد وما يعاقله في نهاية السنة

تُشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحات من ٣ إلى ١٠.

مصرف الشارقة الإسلامي وشركاته التابعة

بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (العملة: ألف درهم إماراتي)

إجمالي حقوق ملكية المساهمين	المنسوبة الى مساهمي المصرف				رأس المال	
	الأرباح المحتجزة	احتياطي القيمة العادلة	الاحتياطي العام	الاحتياطي القانوني		
٤,٥٨٨,٣٩٢	٨١١,٩٥٦	(٦٨,٦٩٨)	٨٩,٠٠٨	١,٣٣٠,٦٢٦	٢,٤٢٥,٥٠٠	كما في ١ يناير ٢٠١٥
٤٠٩,٩٢٥	٤٠٩,٩٢٥	-	-	-	-	إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة
٧,٩٩٨	-	٧,٩٩٨	-	-	-	أرباح السنة
٤١٧,٩٢٣	٤٠٩,٩٢٥	٧,٩٩٨	-	-	-	الإيرادات الشاملة الأخرى
						صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة
						إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة
						المعاملات مع المالكين، المسجلة مباشرة
						ضمن حقوق الملكية
						الخسائر المحققة من الموجودات المالية من خلال
						الإيرادات الشاملة الأخرى المحولة إلى الأرباح
						المحتجزة
						توزيعات الأرباح المعلنة (إيضاح ١٩)
						الزكاة
						أتعاب أعضاء مجلس الإدارة (إيضاح ٢٠)
						إجمالي المعاملات مع المالكين
٤,٧٠٤,٤٠١	٨٩١,١٣٤	(٣١,٨٦٧)	٨٩,٠٠٨	١,٣٣٠,٦٢٦	٢,٤٢٤,٥٠٠	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥
٤,٧٠٤,٤٠١	٨٩١,١٣٤	(٣١,٨٦٧)	٨٩,٠٠٨	١,٣٣٠,٦٢٦	٢,٤٢٤,٥٠٠	كما في ١ يناير ٢٠١٦
٤٦٢,٨٨٧	٤٦٢,٨٨٧	-	-	-	-	إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة
٢,٣٢٢	-	٢,٣٢٢	-	-	-	أرباح السنة
٤٦٥,٢٠٩	٤٦٢,٨٨٧	٢,٣٢٢	-	-	-	الإيرادات الشاملة الأخرى
						صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة
						إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة
						المعاملات مع المالكين، المسجلة مباشرة
						ضمن حقوق الملكية
						الخسائر المحققة من الموجودات المالية من خلال
						الإيرادات الشاملة الأخرى المحولة إلى الأرباح
						المحتجزة
						توزيعات الأرباح المعلنة (إيضاح ١٩)
						الزكاة
						أتعاب أعضاء مجلس الإدارة (إيضاح ٢٠)
						إجمالي المعاملات مع المالكين
٤,٨٥٦,٢٤٤	١,٠٤٠,٦٠٢	(٢٩,٤٩٢)	٨٩,٠٠٨	١,٣٣٠,٦٢٦	٢,٤٢٤,٥٠٠	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

تُشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة. إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحات من ٣ إلى ١٠.

مصرف الشارقة الإسلامي وشركاته التابعة
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
(العملة: ألف درهم إماراتي)

١. الوضع القانوني والأنشطة

تأسس مصرف الشارقة الإسلامي ("المصرف") عام ١٩٧٥ كشركة مساهمة عامة بموجب مرسوم أميري صادر عن صاحب السمو حاكم إمارة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، وهو مدرج في سوق أبوظبي للأوراق المالية.

خلال اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين المنعقد بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٠١، صدر قرار بتحويل أنشطة المصرف لتتوافق بصورة تامة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وقد تم الانتهاء من هذه العملية بالكامل في ٣٠ يونيو ٢٠٠٢ ("تاريخ التحول"). نتيجة لذلك، قام المصرف بتحويل كافة المنتجات المصرفية التقليدية إلى منتجات مصرفية إسلامية وذلك خلال فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٢ بعد التفاوض والاتفاق مع عملائه.

يقدم المصرف بصورة رئيسية الخدمات المصرفية للمؤسسات والأفراد والخدمات المصرفية الاستثمارية وفقاً لنظام التأسيس ومبادئ الشريعة الإسلامية وكذلك وفقاً لأحكام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ("مصرف الإمارات المركزي")، ويقوم المصرف بمزاولة أنشطته من خلال فروع الـ ٣٢ (٢٠١٥: ٣١ فرعاً) الموجودة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

تتألف البيانات المالية الموحدة للمجموعة من المصرف وشركاته التابعة التي يمتلكها بالكامل وتم تأسيسها في دولة الإمارات العربية المتحدة وهي "الشارقة الوطنية للفنادق"، "الشارقة الإسلامي للخدمات المالية"، و"أساس العقارية" (يشار إليها جميعاً بـ "المجموعة"). تقوم "الشارقة الوطنية للفنادق" من خلال أقسامها بتشغيل الفنادق والمنتجات وتقديم خدمات التمويل والخدمات ذات الصلة. في حين تقوم "الشارقة الإسلامي للخدمات المالية" بأعمال الوساطة من خلال التعامل بالأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بالسوق المحلي، بينما تعمل "أساس العقارية" في إدارة المحفظة العقارية الخاصة بالمصرف.

العنوان المسجل للمصرف هو صندوق بريد ٤، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

٢. أسس الإعداد

١. بيان التوافق

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما أنها تلتزم بتوجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ومبادئ الشريعة الإسلامية ومتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة. تم إصدار القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ ("قانون الشركات بدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ٢٠١٥") في ١ أبريل ٢٠١٥ وتم تفعيله اعتباراً من ١ يوليو ٢٠١٥. يتعين على الشركات الالتزام بقانون الشركات التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ٢٠١٥ في موعد أقصاه ٣٠ يونيو ٢٠١٧ وفقاً للأحكام الانتقالية المنصوص عليها في هذا القانون. يقوم المصرف حالياً بتنفيذ كافة التغييرات التي يتطلبها قانون الشركة بدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ٢٠١٥.

ب. أسس القياس

لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية باستثناء البنود التالية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة:

- ١) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛
- ٢) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى؛ و
- ٣) الاستثمارات العقارية.

ج. العملة الرسمية وعملة عرض البيانات المالية

تم عرض البيانات المالية الموحدة للمجموعة بدرهم الإمارات العربية المتحدة الإماراتي (الدريم الإماراتي)، وهو العملة الرسمية وعملة عرض البيانات المالية للمجموعة، وتم تقريبها إلى أقرب عدد صحيح بالألف.

٢. أسس الإعداد (تابع)

د. استخدام التقديرات والأحكام

أثناء إعداد هذه البيانات المالية الموحدة، قامت الإدارة بوضع الأحكام والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات التابعة لها بصورة مستمرة. ويتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات مستقبلاً. بصورة محددة، فإن هذه التقديرات والأحكام تتعلق بخسائر انخفاض قيمة ذم التمويل المدينة وضم الإجارة المدينة والاستثمارات بالتكلفة المطفأة وتقييم الاستثمارات في الأوراق المالية غير المدرجة والموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والعقارات الاستثمارية وخسائر انخفاض قيمة الأوراق المالية الاستثمارية (راجع الإيضاح ٢٩).

٣. ملخص السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية أناه بصورة متسقة على كافة الفترات المبينة في هذه البيانات المالية الموحدة، باستثناء التطبيق الإلزامي للمعايير المحاسبية الجديدة المبينة في الإيضاح ٣(ذ). فيما يلي السياسات المحاسبية الهامة المتبعة عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة:

أ) أساس التوحيد

تتضمن هذه البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للمجموعة والمنشآت الخاضعة لسيطرة المجموعة. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى المجموعة:

- سلطة على المنشأة المستثمر بها؛
- تعرض إلى، أو لديها حقوق في، العوائد المتغيرة من ارتباطها بالمنشأة المستثمر بها؛ و
- القدرة على استخدام سلطتها على المنشأة المستثمرة للتأثير على قيمة عوائدها.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت تسيطر على المنشأة المستثمر بها إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى أن هناك تغيرات في عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة الموضحة أعلاه.

١) الشركات التابعة

تتمثل الشركات التابعة في المنشآت التي تخضع لسيطرة المجموعة. تسيطر المجموعة على منشأة ما عندما تكون معرضة ل أو تمتلك حقوق في عائدات متغيرة من تعاملها مع هذه المنشأة ويكون لديها القدرة على التأثير في هذه العائدات من خلال نفوذها على هذه المنشأة. يتم إدراج البيانات المالية للشركات التابعة ضمن البيانات المالية الموحدة اعتباراً من تاريخ بدء السيطرة حتى تاريخ توقف هذه السيطرة. بصورة محددة، يتم إدراج إيرادات ومصروفات الشركة التابعة التي يتم الاستحواذ عليها أو استبعادها خلال السنة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد اعتباراً من تاريخ سيطرة المجموعة على الشركة التابعة حتى تاريخ توقف تلك السيطرة.

٢) فقدان السيطرة

عندما تفقد المجموعة السيطرة على شركة تابعة، تقوم بإيقاف الاعتراف بالموجودات والمطلوبات الخاصة بالشركة التابعة بالإضافة إلى الحقوق غير المسيطرة ذات الصلة والبنود الأخرى لحقوق الملكية. يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة عن فقدان السيطرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. يتم قياس أي حصة متبقية في الشركة التابعة سابقاً بالقيمة العادلة عند فقدان السيطرة.

٣) المعاملات المحذوفة عند التوحيد

يتم حذف كافة الأرصدة والمعاملات بين شركات المجموعة بالإضافة إلى أية إيرادات ومصروفات غير محققة ناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. يتم حذف الخسائر غير المحققة بنفس طريقة حذف الأرباح غير المحققة لكن فقط إلى المدى الذي لا يصاحبه دليل على انخفاض القيمة.

٤) الشركات ذات الأهداف الخاصة

تتمثل الشركات ذات الأهداف الخاصة في الشركات التي يتم إنشاؤها لتحقيق أهداف محددة ومحددة جيداً مثل التوريق الإسلامي لموجودات معينة أو إجراء عملية تمويل محددة. يتم إدراج البيانات المالية للشركات ذات الأهداف الخاصة ضمن البيانات المالية الموحدة للمجموعة عندما يكون جوهر العلاقة هو سيطرة المجموعة على الشركة ذات الأهداف الخاصة.

٣. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(أ) أساس التوحيد (تابع)

٥) أنشطة الوكالة

تقوم المجموعة بإدارة الموجودات المحتفظ بها في وحدات أمانة أو منشآت استثمارية أخرى بالإناابة عن المستثمرين بصفة انتمائية كأمين/مدير. لا يتم إدراج البيانات المالية لتلك المنشآت ضمن هذه البيانات المالية الموحدة باستثناء الحالات التي تسيطر فيها المجموعة على المنشأة. إن المعلومات حول إدارة أموال المجموعة مدرجة في الإيضاح ٣٤.

(ب) الأدوات المالية غير المشتقة

١. تصنيف الموجودات المالية

تتمثل الأداة المالية بأي عقد ينشأ عنه أصل مالي للمجموعة والتزام مالي أو أداة ملكية لطرف آخر أو العكس. تقوم المجموعة عند الاعتراف المبني بتصنيف موجوداتها المالية ضمن الفئات التالية:

الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا تم استيفاء كلا الشرطين التاليين:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛
- وتنشأ عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في مواعيد محددة تدفقات نقدية تتمثل فقط في دفعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

إن طريقة معدل الربح الفعلي هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة للأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة وتوزيع الإيرادات على مدى الفترة ذات الصلة. يتمثل معدل الربح الفعلي في المعدل المستخدم لاحتساب القيمة الحالية للمقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الربح الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) من خلال العمر الافتراضي المقدر للأدوات الاستثمارية والتمويلية أو، عندما يكون مناسباً، عبر فترة أقصر للتوصل إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبني.

يتم الاعتراف بالإيرادات في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على أساس معدل الربح الفعلي للأدوات التمويلية والاستثمارية التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة.

يتم مبدئياً قياس الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات. لاحقاً، يتم قياس هذه الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام العائد الفعلي ناقصاً أي انخفاض في القيمة، ويتم الاعتراف بالأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

لاحقاً للاعتراف المبني، يتعين على المجموعة إعادة تصنيف الاستثمارات من فئة الاستثمارات بالتكلفة المطفأة إلى فئة الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى إذا تغير هدف نموذج الأعمال بحيث لم يعد يفي بمعايير التكلفة المطفأة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

عند الاعتراف المبني، يمكن للمجموعة إجراء اختيار نهائي (على أساس كل أداة على حدة) لتصنيف الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى. لا يجوز التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في حال الاحتفاظ باستثمارات حقوق الملكية لغرض المتاجرة.

يتم مبدئياً قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. لا يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المعترف بها ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عند الاستبعاد.

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح من الاستثمارات في أدوات الملكية ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عندما يُثبت حق المجموعة في استلامها.

٣. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ب) الأدوات المالية غير المشتقة (تابع)

١. تصنيف الموجودات المالية (تابع)

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات الملكية على أنها موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، ما لم تقم المجموعة بتصنيفها كاستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة وعليه، يتم قيدها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

يُعتبر الأصل المالي أنه محتفظ به لغرض المتاجرة إذا:

- تم شراؤه أساساً لغرض البيع في المستقبل القريب، أو
- كان، عند الاعتراف المبني، جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة تديرها المجموعة وله طابع فعلي حديث للحصول على أرباح في فترات قصيرة.

يتم قياس الموجودات المالية التي لا ينطبق عليها معايير القياس بالتكلفة المطفأة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. علاوة على ذلك، فإن الموجودات المالية التي ينطبق عليها معايير القياس بالتكلفة المطفأة ولكنها غير مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. قد يتم تصنيف الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبني إذا كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل ملحوظ التضارب في القياس أو الاعتراف والذي قد ينشأ من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالأرباح أو الخسائر عليها على أسس مختلفة.

يتم مبدئياً الاعتراف بالموجودات المالية ولاحقاً يتم قياسها بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بأية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة القياس ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. يتم تحميل كافة التكاليف المنسوبة مباشرة للمعاملة على بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح من الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عندما يُثبت حق المجموعة في استلامها.

تم استخدام المصطلحات التالية للموجودات المالية، المصنفة ضمن فئات تصنيفات الأدوات المالية المذكورة أعلاه، عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة:

المرابحة هي عقد بيع سلع قام المصرف بشرائها بناءً على وعد من العميل بشراء السلع بسعر التكلفة مضاعفاً إليه هامش ربح متفق عليه.

الاستصناع هو عقد بيع بين طرفي العقد، بحيث يتعهد المصرف بموجبه بإنشاء أصل أو عقار محدد لأحد عملائه وفقاً لمواصفات متفق عليها بشكل مسبق، على أن يتم التسليم خلال فترة متفق عليها مقابل ثمن محدد سلفاً، على أن يتضمن ذلك الثمن تكلفة الإنشاء وهامش ربح.

الوكالة هي وكالة أو صلاحية ممنوحة يقوم بموجبها الموكل ("الموكل") بتعيين وكيل (الوكيل) للقيام بمهام محددة بالإنيابة عن الموكل.

المشاركة هي اتفاقية بين المصرف والعميل يقوم بموجبها كلا الطرفين بالمساهمة في مبلغ المشاركة ("أسهم المشاركة"). قد تتمثل المشاركة في مشروع استثماري محدد قائم أو جديد أو ملكية عقار ما بشكل دائم أو وفقاً لاتفاقية مشاركة متناقصة تنتهي باستحواذ العميل على كامل الملكية. يتم توزيع الأرباح وفقاً لنسبة توزيع الأرباح المتفق عليها مسبقاً وفقاً لما تنص عليه اتفاقية المشاركة.

الصكوك تتألف من شهادات أمانة مضمونة بموجودات متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

القرض الحسن يتمثل في نمم التمويل المدينة التي لا تخضع لربح، حيث يتيح للعميل اقتراض الأموال لفترة زمنية والاتفاق على أن يسدد نفس المبلغ في نهاية الفترة المتفق عليها.

الإجارة يتم تصنيفها على أنها عقد إيجار تمويلي، عندما يقوم المصرف بتحويل كافة مخاطر وامتييزات ملكية الموجودات المؤجرة إلى المستأجر بصورة فعلية. تمثل ذمم الإجارة المدينة عقود إيجار تمويلي لموجودات مؤجرة لفترات تقارب أو تغطي جزءاً رئيسياً من الأعمار الإنتاجية المقدره لتلك الموجودات. تنص اتفاقيات الإجارة على أن يقوم المؤجر بتحويل الممتلكات المؤجرة إلى المستأجر عند استلامه الدفعة الأخيرة من الإيجار أو الثمن المتفق عليه. يتم بيان نمم الإجارة المدينة بمبالغ معادلة لصافي الاستثمار القائم في عقد الإيجار متضمناً الإيرادات المكتسبة منها بعد خصم مخصصات انخفاض القيمة.

٣. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ب) الأدوات المالية غير المشتقة (تابع)

٢. تصنيف المطلوبات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف كافة مطلوباتها المالية بالتكلفة المطفأة. تتضمن المطلوبات المالية ودائع العملاء والمستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والصكوك مستحقة الدفع والمطلوبات الأخرى باستثناء تعويضات نهاية الخدمة للموظفين، والزكاة مستحقة الدفع.

٣. الاعتراف بالأدوات المالية

تقوم المجموعة مبدئياً بالاعتراف بضم التمويل المدينة وضم الإجارة المدينة والاستثمارات الأخرى في الصكوك في التاريخ الذي تنشأ فيه. ويتم الاعتراف بجميع الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى في التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية الخاصة بالأداة أي تاريخ المتاجرة (بما في ذلك عمليات بيع وشراء الموجودات بالطريقة الاعتيادية).

٤. إيقاف الاعتراف بالأدوات المالية

تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بالموجودات المالية عندما تنتهي حقوق المجموعة التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من تلك الموجودات المالية، أو عندما تقوم المجموعة بالتنازل عن الحقوق في الحصول على التدفقات النقدية من الموجودات المالية من خلال معاملة يتم بموجبها تحويل كافة مخاطر وامتييازات ملكية هذه الموجودات المالية بصورة فعلية أو لا تقوم المجموعة بموجبها بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر وامتييازات الملكية بصورة فعلية ولا تظل مسيطرة على الأصل المالي.

تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما تتم تسوية التزاماتها التعاقدية أو عندما يتم إلغاؤها أو انتهاءها.

٥. مبادئ قياس القيمة العادلة

تتمثل "القيمة العادلة" في المبلغ الذي يمكن قبضه مقابل بيع أصل ما، أو يتم دفعه لتحويل التزام ما في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسي أو، في حالة عدم وجوده، أفضل سوق يكون متاحاً للمجموعة في ذلك التاريخ. تعكس القيمة العادلة للالتزام مخاطر عدم الوفاء بالالتزام.

عندما يكون ذلك متاحاً، تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للأداة باستخدام السعر المدرج في سوق نشط لتلك الأداة. يعتبر السوق أنه نشط في حال تكرار حدوث المعاملات المتعلقة بالموجودات أو المطلوبات بشكل كافٍ بحيث يتسنى الحصول على معلومات عن الأسعار بصورة مستمرة.

يكون سعر المعاملة عادةً هو أفضل دليل على القيمة العادلة لأداة مالية عند الاعتراف المبدئي- أي القيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المقبوض. عندما تقرر المجموعة أن القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي تختلف عن سعر المعاملة، لا يتم الاستدلال على القيمة العادلة بواسطة الأسعار المدرجة في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات مماثلة أو الاستناد إلى أساليب تقييم تستخدم فقط بيانات من السوق الملحوظة، وفي هذه الحالة يتم مبدئياً قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة، ويتم تعديلها لبيان أثر الفرق بين القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي وسعر المعاملة. لاحقاً، يتم الاعتراف بالفرق ضمن الأرباح أو الخسائر على أساس تناسبي على مدى عمر الأداة وليس أكثر من ذلك عندما يكون التقييم مدعوماً بصورة كبيرة ببيانات السوق الملحوظة أو يتم إنهاء المعاملة.

عندما لا يكون هناك سعر مدرج في سوق نشط تستخدم المجموعة أساليب التقييم بحيث تستفيد من المدخلات الملحوظة ذات الصلة بأقصى قدر ممكن وتحد من استخدام المدخلات غير الملحوظة. يتضمن أسلوب التقييم الذي تم اختياره كافة العوامل التي كان ليضعها بالاعتبار الأطراف المشاركة في السوق عند تسعير المعاملة.

في حال كان لأحد الموجودات أو المطلوبات المقاسة بالقيمة العادلة سعر عرض وسعر طلب، تقوم المجموعة بقياس الموجودات والمراكز طويلة الأجل بسعر العرض في حين يتم قياس المطلوبات والمركز قصيرة الأجل بسعر الطلب.

تقوم المجموعة بالاعتراف بعمليات التحويل بين مستويات النظام المدرج للقيمة العادلة كما في نهاية فترة التقرير، والتي وقع خلالها التغيير.

فيما يتعلق بالاستثمارات في الصناديق غير المدرجة والأوراق المالية، يتم تقييمها داخلياً وفقاً للقيمة العادلة من خلال أساليب التقييم. عند استخدام أساليب التقييم (مثل النماذج) لتحديد القيم العادلة، فإنها تخضع للاختبار قبل استخدامها ويتم مقارنة النماذج لضمان أن المعطيات تعكس البيانات الفعلية وأسعار السوق المقارنة.

٣. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

ب. الأدوات المالية غير المشتقة (تابع)

٦. انخفاض قيمة الموجودات المالية

تتم مراجعة الموجودات المالية المصنفة بالتكلفة المطفأة في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة موجودات معينة أو مجموعة من الموجودات المتماثلة. يعتبر الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية أنها تعرضت لانخفاض في القيمة عندما يكون هناك دليل موضوعي، يشير لوقوع حدث أو أكثر بعد الاعتراف المبني بالموجودات المالية وكان لحدث الخسارة هذا تأثيراً، على التدفقات النقدية المستقبلية لهذا الأصل، يمكن تقديره بصورة موثوقة. في حال وجود ذلك المؤشر يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد. يتم احتساب القيمة القابلة للاسترداد لموجودات محددة أو مجموعة من الموجودات المتماثلة، على أساس صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

يتم الاعتراف بالحركة في المخصصات ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. يتم شطب الموجودات المالية فقط عندما يتم استنفاد كافة السبل الممكنة لإعادة الجدولة أو التحصيل.

تقوم المجموعة بتقييم انخفاض قيمة ذمم التمويل المدينة وتمويل الإجارة، المقاسة بالتكلفة المطفأة، على النحو التالي:

ذمم التمويل المدينة وتمويل الإجارة التي يتم تقييمها بصورة فردية

يتم تقييم ذمم التمويل المدينة وتمويل الإجارة بصورة فردية للتحقق مما إذا كان هناك أي دليل موضوعي يشير إلى تعرضها لانخفاض في القيمة. يتم تصنيف ذمم التمويل المدينة وتمويل الإجارة كموجودات تعرضت لانخفاض في القيمة بمجرد وجود شكوك في قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته تجاه المجموعة وفقاً للشروط التعاقدية الأصلية.

تتمثل قيمة خسائر انخفاض القيمة المُعترف بها في الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة التي تعكس قيمة الضمان ويتم احتسابها باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي للموجودات المالية.

ذمم التمويل المدينة وتمويل الإجارة التي يتم تقييمها بصورة جماعية

يتم تحديد انخفاض القيمة بصورة جماعية في حالتين مختلفتين:

- عمليات التمويل التي تخضع للتقييم الفردي من أجل تغطية الخسائر التي تم تكبدها ولكن لم يتم تحديدها حتى الآن؛
- لمجموعات القروض المتجانسة التي لا تعتبر هامة في حالتها الفردية.

عند تقييم انخفاض القيمة الجماعي، تعتمد المجموعة على تجارب سابقة لاحتمالية التعثر وتوقيت الاستردادات وقيمة الخسارة المتكبدة، مع مراعاة أحكام الإدارة حول ما إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الراهنة تشير إلى أن الخسائر الفعلية ستكون أكبر أو أقل مما تشير إليه التجارب السابقة. تتم مقارنة معدلات التعثر ومعدلات الخسارة والتاريخ المتوقع لاسترداد المبالغ في المستقبل بصورة منتظمة مقابل النتائج الفعلية لضمان بقاء تلك المعدلات ملائمة.

عندما لا يمكن تحصيل ذمم التمويل المدينة وذمم الإجارة المدينة، يتم شطبها مقابل مخصص انخفاض القيمة ذات الصلة. ويتم شطب ذمم التمويل المدينة هذه بعد إنهاء كافة الإجراءات اللازمة للتحصيل وتحديد مبلغ الخسارة. إن الاسترداد اللاحق للمبالغ التي تم شطبها سابقاً و/أو أي حدث يترتب عليه انخفاض في خسائر انخفاض القيمة يقلل قيمة مخصص انخفاض قيمة القروض في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد ويتم بيانها ضمن حساب المخصص المرصود لذمم التمويل المدينة. ويستمر الاعتراف بالفائدة على الموجودات الخاضعة لانخفاض في القيمة من خلال عكس الخصم. وفي حال أدى حدث لاحق إلى نقص مبلغ خسارة انخفاض القيمة، يتم عكس النقص في خسائر انخفاض القيمة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

٧. شطب الموجودات المالية

يتم شطب الموجودات المالية فقط في الظروف التي يتم خلالها استنزاف كافة أنشطة التحصيل وإعادة الجدولة بصورة معقولة.

٣. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

ج. الاستثمارات العقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها إما لتحقيق إيرادات إيجارية أو لزيادة رأس المال على أنها استثمارات عقارية. يتم مبدئياً بيان الاستثمارات العقارية بالتكلفة ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة التي يتم تحديدها سنوياً على الأقل من قبل شركة تقييم مستقلة. يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة من التغير في القيمة العادلة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

يتم إيقاف الاعتراف بالاستثمار العقاري عند استبعاده أو عند سحبه من الاستخدام بصورة نهائية ولا يكون من المتوقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من الاستبعاد. يتم إدراج أية أرباح أو خسائر ناتجة عن إيقاف الاعتراف بالعقار (المحتسبة على أنها الفرق بين صافي المتحصلات من الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل) ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في الفترة التي يتم فيها إيقاف الاعتراف بالعقار.

تتم التحويلات من وإلى الاستثمارات العقارية فقط عندما يكون هناك تغير في الاستخدام يُستدل عليه من خلال إشغال أو إشغال العقار من قبل المالك أو بدء أو توقف عقد إيجار تشغيلي لطرف آخر أو بدء أو وقف خطة التطوير أو الإنشاء.

د. عقارات محتفظ بها لغرض البيع

يتم تصنيف العقارات المستحوذ عليها أو التي تم إنشاؤها لغرض البيع كعقارات محتفظ بها بغرض البيع. يتم قياس العقارات المحتفظ بها بغرض البيع بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقيق، أيهما أقل. يتمثل صافي القيمة القابلة للتحقيق في سعر البيع المقدر للعقارات، ناقصاً كافة التكاليف المقدرة للإنجاز والتكاليف اللازمة للبيع.

تشتمل التكلفة تكلفة الأراضي والبنية التحتية والإنشاء والتكاليف الأخرى ذات الصلة مثل الرسوم المهنية والتكاليف الهندسية المنسوبة إلى المشروع والتي يتم رسملتها عندما تكون الأنشطة، اللازمة لإعداد الموجودات للاستخدام المزمع لها، قيد الإنجاز.

تتم التحويلات من وإلى العقارات المحتفظ بها بغرض البيع إما عند إنجاز العقارات قيد الإنشاء أو في حالة تغيير الاستخدام.

هـ. الممتلكات والمعدات

يتم بيان الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة، في حال وجودها. باستثناء الأراضي المملوكة تملك حر، يتم احتساب الاستهلاك على الممتلكات والمعدات بأقساط متساوية على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها وبمعدلات سنوية تتراوح من ٥٪ إلى ٢٢٪ طبقاً لنوع هذه الموجودات.

و. الموجودات غير الملموسة

يتم قياس برامج الكمبيوتر التي تستحوذ عليها المجموعة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة. تتم رسملة المصروفات اللاحقة من الموجودات غير الملموسة فقط عندما تزيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الموجودات المحددة التي ترتبط بها. يتم الاعتراف بكافة المصروفات الأخرى عند تكبدها.

يتم إطفاء برامج الكمبيوتر بأقساط متساوية على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد اعتباراً من التاريخ التي تكون فيه متاحة للاستخدام. إن العمر الإنتاجي المقدر لبرامج الكمبيوتر للفترة الحالية وفترة المقارنة هو سبع سنوات.

ز. الموجودات الأخرى

تشتمل الموجودات الأخرى على الأرباح والذمم المدينة الأخرى التي يتم بيانها بالتكلفة المطفأة صافية من مخصص انخفاض القيمة، إن وجد.

ح. انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للموجودات غير المالية لدى المجموعة، باستثناء العقارات الاستثمارية، بتاريخ كل تقرير للتحقق مما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. في حال وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد. تتمثل القيمة القابلة للاسترداد لأصل غير المالي بالقيمة من الاستخدام أو القيمة العادلة، ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أكبر. يتم الاعتراف بانخفاض القيمة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

يتم عكس خسائر انخفاض القيمة فقط إلى الحد الذي لا يزيد معه القيمة الدفترية للأصل المعني عن القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها، صافية من الاستهلاك أو الإطفاء، في حال لم يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة.

٣. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

ط. الأسهم العادية

يتم تصنيف الأسهم العادية كحقوق ملكية. يتم الاعتراف بالتكاليف الزائدة المنسوبة مباشرة لإصدار أسهم عادية على أنها اقتطاع من حقوق الملكية.

ي. النقد وما يعادله

يشتمل النقد وما يعادله على النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (باستثناء الاحتياطات القانونية) والحسابات المستحقة من والمستحقة إلى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى ومراحيات دولية وترتيبات الوكالة والمستحق إلى المصارف وموجودات أخرى عالية السيولة ذات فترات استحقاق أقل من ٣ أشهر من تاريخ الاستحواذ ويتم استخدامها من قبل المجموعة في إدارة التزاماتها قصيرة الأجل.

ك. المطلوبات الأخرى

تشتمل المطلوبات الأخرى على المطلوبات المالية والذمم الدائنة الأخرى. يتم قياس المطلوبات المالية بالقيمة العادلة عند الاعتراف المبني. يتم تحديد القيمة العادلة عن طريق خصم القيمة الحالية للمدفوعات المستقبلية المتوقعة وفقاً لمعدل خصم يعكس التقييم السوقي الحالي للقيمة الزمنية للمطلوبات في متوسط فترة مساوية.

لاحقاً للاعتراف المبني يتم بيان هذه المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي.

يتم بيان الذمم الدائنة الأخرى بالتكلفة، ويتم الاعتراف بها مقابل مبالغ يتم أدائها في المستقبل مقابل السلع والخدمات المستلمة، سواء تم إصدار فواتير بشأنها أم لم يتم.

ل. القبولات

يتم الاعتراف بالقبولات كالالتزام مالي في بيان المركز المالي الموحد مع الاعتراف بالحق التعاقدى للسداد من المتعامل كأصل مالي. ولذلك، فقد تم احتساب الالتزامات المتعلقة بالقبولات كموجودات مالية ومطلوبات مالية.

م. المخصصات

يتم الاعتراف بمخصص ما في حالة كان لدى المجموعة التزام حالي قانوني أو ضمني، نتيجة لحدث سابق، يمكن تقديره بصورة موثوقة، ويكون من المحتمل إجراء تدفقات اقتصادية خارجية لتسوية هذا الالتزام. يتم تحديد المخصص عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وفقاً لمعدل يعكس التقييمات السوقية الحالية للقيمة الزمنية للمال وحيثما كان ملائماً المخاطر المتعلقة بهذه الالتزامات.

ن. الزكاة

تحتسب الزكاة وفقاً للنظام الأساسي للمصرف، وتعتمد من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف. قد تم احتساب الزكاة بنسبة ٢,٥٧٧٪ (لمراعاة الفرق بين السنة الشمسية والحول القمري) على احتياطات المصرف والأرباح المحتجزة ومخصص نهاية الخدمة للموظفين في نهاية العام وتقع المسؤولية على عاتق المساهمين لإخراج الزكاة عن حصصهم في رأسمال المصرف وتوزيعات الأرباح النقدية الموزعة.

س. الضمانات والارتباطات المالية

تتمثل الضمانات المالية في عقود تتطلب من المجموعة سداد دفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن أي خسارة يتكبدها نتيجة عدم التزام مدين محدد بالسداد عند الاستحقاق وفقاً لشروط سند الدين. تتمثل التزامات التمويل بالالتزامات محددة بتقديم ائتمان بموجب شروط وأحكام متفق عليها مسبقاً.

يتم مبدئياً قياس الالتزامات الناتجة عن الضمانات والارتباطات المالية لتقديم تمويل بمعدل ربح أقل من معدلات السوق، بالقيمة العادلة ويتم إطفاء القيمة العادلة المبدئية على مدى أعمار الضمانات أو الارتباطات. ويتم لاحقاً تسجيل الالتزامات بالقيمة المطفأة أو القيمة الحالية لأي دفعة متوقعة لتسوية الالتزام عندما تصبح الدفعة محتملة السداد بموجب الضمان، أيهما أكبر. يتم إدراج الضمانات والارتباطات المالية لتقديم تمويل بمعدل ربح أقل من معدلات السوق ضمن المطلوبات الأخرى.

٣. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

ع. الاعتراف بالإيرادات

المرابحة

يمكن قياس الأرباح من المرابحة وتحديدًا بصورة تعاقدية عند بدء العقد؛ ويتم الاعتراف بالأرباح عندما تستحق على مدى فترة العقد على أساس معدل العائد الفعلي.

الإجارة

يتم الاعتراف بالإيرادات من نزم الإجارة المدينة على أساس الاستحقاق وفقاً للعائد الفعلي.

الرسوم والعمولات

يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات ذات الصلة بأنشطة المصرف التأمينية والتمويلية عندما يتم تقديم الخدمات ذات الصلة. يتم إدراج إيرادات ومصروفات الرسوم والعمولات، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الربح الفعلي، على الأصل أو الالتزام المالي ضمن قياس معدل الربح الفعلي.

إيرادات الإيجار

يتم الاعتراف بإيرادات الإيجار من الاستثمارات العقارية ضمن الأرباح والخسائر بأقساط متساوية على مدى فترة عقد الإيجار.

إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عندما يُثبت حق المجموعة في استلام الإيرادات. وعادةً ما يكون ذلك التاريخ هو نفس تاريخ إعلان توزيعات الأرباح السابقة بخصوص سندات حقوق الملكية.

الإيرادات الأخرى

تشتمل الإيرادات الأخرى على الإيرادات المحصلة من توفير المسكن، والأطعمة والمشروبات، وعمولة الوساطة ذات الصلة بالخدمات المقدمة من قبل الشركات التابعة.

يتم الاعتراف بالإيرادات المحصلة من تقديم المسكن، والأطعمة والمشروبات، والخدمات الأخرى على أساس الاستحقاق وذلك عندما يتم تقديم الخدمات.

يتم الاعتراف بالعمولات عندما يتم إنجاز معاملة الوساطة.

الإيرادات من بيع عقارات

يتم الاعتراف بالإيرادات من بيع العقارات عندما يتم تسليم العقارات ونقل سندات الملكية، في الوقت الذي تستوفي كافة الشروط التالية:

- نقل كافة مخاطر وامتيازات ملكية العقارات من المجموعة إلى المشتري؛
- إمكانية قياس مبلغ الإيرادات بصورة موثوقة؛
- احتمالية تدفق المنافع الاقتصادية المتعلقة بالمعاملة إلى المجموعة؛
- وإمكانية قياس التكاليف المتكبدة أو المزمع تكبدها بخصوص المعاملة بصورة موثوقة.

تتضمن تكلفة بيع العقار تكلفة الأرض وتكاليف التطوير. تتضمن تكاليف التطوير تكلفة البنية التحتية والإنشاء. تركز تكلفة بيع الشقق على نسبة تكاليف التطوير المقدرة المتكبدة حتى تاريخه إلى إجمالي تكاليف التطوير المقدرة لكل مشروع على حدة.

٣. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

ف. توزيع الأرباح بين أصحاب الودائع الاستثمارية غير المقيدة والمساهمين

التزم المصرف بمبادئ الشريعة على النحو التالي:

أن يكون صافي الأرباح من كافة بنود الدخل والمصروفات في نهاية كل شهر هو صافي الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين وأصحاب الودائع الاستثمارية غير المقيدة.

• يتم احتساب حصة أصحاب الودائع الاستثمارية غير المقيدة من صافي الأرباح على أساس يومي بعد خصم نسبة مضاربة المصرف المتفق عليها والمعلن عنها.

• نظراً لدمج أموال الودائع الاستثمارية غير المقيدة مع أموال المصرف بغرض الاستثمار، لم يتم منح أية أولويات لأي طرف بشأن تخصيص الأرباح.

ص. مخصص تعويضات نهاية الخدمة

فيما يتعلق بموظفي المصرف من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، يساهم المصرف في صندوق المعاشات الخاص بالهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية وفقاً للقانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٠.

تقوم المجموعة برصد مخصص لتعويضات نهاية الخدمة المستحقة للموظفين الوافدين طبقاً لقوانين العمل الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة. يصبح الموظفون مستحقون لهذه التعويضات بناءً على الراتب النهائي للموظفين وطول فترة الخدمة والتي تخضع لإتمام الحد الأدنى لفترة الخدمة. إن التكاليف المتوقعة الخاصة بهذه التعويضات تستحق على مدى فترة التوظيف.

ق. المستحق إلى البنوك

يتم الاعتراف مبدئياً بالمبالغ المستحقة إلى البنوك بالقيمة العادلة للثمن المستلم، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة وذلك باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

ر. ودائع العملاء

يقبل المصرف ادخارات العملاء والودائع لأجل على أساس المضاربة والوكالة، بينما يتم قبول الودائع الجارية والمشابهة لها على أساس القرض الحسن (قرض بدون أرباح).

ش. تحويل العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى العملية الرسمية لشركات المجموعة وفقاً لأسعار الصرف الفورية السائدة في تاريخ المعاملات.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات المالية التي تتم بالعملات الأجنبية بتاريخ التقرير إلى العملة الرسمية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. تتمثل أرباح أو خسائر صرف العملات الأجنبية من البنود المالية بالفرق بين التكلفة المطفأة بالعملة الرسمية في بداية السنة، معدلة لبيان الفائدة الفعلية والمبالغ المدفوعة خلال السنة، والتكلفة المطفأة بالعملة الأجنبية محولة وفقاً لأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة إلى العملة الرسمية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. ويتم تحويل البنود غير المالية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. هذا ويتم الاعتراف بفروقات صرف العملات الأجنبية الناتجة عن التحويل ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد، باستثناء الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى حيث يتم الاعتراف بفروقات الصرف الخاصة بها ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

٣. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

ت. المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية، ويتم بيان صافي القيمة ضمن بيان المركز المالي الموحد، وذلك فقط عندما يكون لدى المجموعة حق قانوني بمقاصة المبالغ، وتعتمد إما تسوية المبلغ على أساس صافي القيمة أو تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات بصورة متزامنة.

يتم بيان الإيرادات والمصروفات على أساس صافي القيمة، فقط عندما تجيز ذلك معايير التقارير المالية الدولية.

ث. ربحية السهم

تقوم المجموعة بعرض معلومات تتعلق بالربحية الأساسية والمخفضة للسهم فيما يتعلق بأسهمها العادية. يتم احتساب ربحية السهم الأساسية بتقسيم الأرباح أو الخسائر المرتبطة بالمساهمين الاعتياديين لدى المصرف على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة. بينما يتم تحديد ربحية السهم المخفضة من خلال تعديل الأرباح أو الخسائر العائدة إلى المساهمين العاديين والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة لبيان التأثير المحتمل لكافة الأسهم العادية المخفضة، إن وجد.

خ. التقرير حسب القطاع

يتم إدراج الإيرادات والمصروفات المرتبطة بصورة مباشرة بكل قطاع بالإضافة إلى الإيرادات والمصروفات التي يمكن ربطها بصورة معقولة، عند تحديد أداء قطاع الأعمال. يتم إعداد التقارير حول القطاعات التشغيلية بأسلوب يتوافق مع التقارير الداخلية المقدمة إلى الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات التشغيلية. تتمثل الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات التشغيلية بالشخص أو مجموعة الأشخاص الذين يقومون بتخصيص الموارد وتقييم أداء القطاعات التشغيلية للمنشأة. قرر المصرف أن تكون اللجنة الإدارية للمصرف هي الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات التشغيلية. يتم إجراء كافة المعاملات بين قطاعات الأعمال وفقاً لشروط السوق الاعتيادية.

ذ. المعايير والتفسيرات المطبقة للفترات المحاسبية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٦

باستثناء التغييرات أدناه، قامت المجموعة بشكل متسق بتطبيق السياسات المحاسبية على كافة الفترات المبينة في هذه البيانات المالية الموحدة.

قامت المجموعة بتطبيق المعايير الجديدة التالية والتعديلات على المعايير، بما في ذلك أي تعديلات لاحقة على معايير أخرى، على أن يكون تاريخ التطبيق المبني هو ١ يناير ٢٠١٦. لم يكن لتلك التغييرات تأثير مادي على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

- التعديلات على المعيار رقم ١١ من معايير التقارير المالية الدولية والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٧ - طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة
- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٨ - توضيح الطرق المقبولة للاستهلاك والإطفاء.
- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٧ - طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة
- التحسينات السنوية على معايير التقارير المالية الدولية للفترة من ٢٠١٢ - ٢٠١٤، معايير مختلفة؛
- تعديلات على المعيارين رقم ١٠ و ١٢ من معايير التقارير المالية الدولية والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ - المنشآت الاستثمارية: تطبيق استثناء التوحيد
- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ - مبادرة الإفصاح

٣. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

ذ. المعايير والتفسيرات الصادرة ولم يتم تفعيلها على الفترات المحاسبية التي تبدأ بعد ١ يناير ٢٠١٦

فيما يلي عدد من المعايير والتعديلات على المعايير والتفسيرات الجديدة التي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ بعد ١ يناير ٢٠١٦ ولم يتم تطبيقها عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. فيما يلي المعايير التي قد تكون ذات الصلة بالمجموعة. لا تخطط المجموعة لتطبيق هذه المعايير بشكل مسبق.

المعايير	الوصف	تسري على الفترات بعد ١ يناير ٢٠١٦
المعيار ٩ من معايير التقارير المالية الدولية	الأدوات المالية (المرحلة ٢ والمرحلة ٣)	١ يناير ٢٠١٨
المعيار ١٥ من معايير التقارير المالية الدولية	الإيرادات من العقود مع العملاء	١ يناير ٢٠١٨
المعيار ١٦ من معايير التقارير المالية الدولية	عقود الإيجار	١ يناير ٢٠١٩
المعيار المحاسبي الدولي رقم ٧ (وتعديلاته)	بيان التدفقات النقدية	١ يناير ٢٠١٧

يتضمن المعيار رقم ٩ من معايير التقارير المالية الدولية (المرحلة ٢ والمرحلة ٣) توجيهات جديدة حول نموذج خسائر الائتمان المتوقعة المستخدم في احتساب انخفاض قيمة الموجودات المالية والمتطلبات الجديدة العامة لمحاسبة التحوط. كما يتضمن هذا المعيار التوجيهات المتعلقة بالاعتراف وإيقاف الاعتراف بالأدوات المالية الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩. قام المصرف بإجراء تقييم أولي لتأثير المعيار رقم ٩ من معايير التقارير المالية الدولية 'الأدوات المالية' بناءً على تعليمات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. كما يواصل المصرف تركيزه على وضع نماذج وعمليات احتساب انخفاض القيمة التي يلزم تطبيقها خلال ٢٠١٧ حتى يتسنى للمصرف الالتزام التام بالمعيار رقم ٩ من معايير التقارير المالية الدولية. يرى المصرف أنه فور الانتهاء من وضع نماذج وعمليات احتساب انخفاض القيمة، سوف يكون في وضع أفضل لتقييم التأثير المحتمل للمعيار رقم ٩ من معايير التقارير المالية الدولية على البيانات المالية الموحدة والآثار المترتبة على متطلبات رأس المال النظامي.

يُقدّم المعيار ١٥ من معايير التقارير المالية الدولية إطار عمل شامل لتحديد متى وكيف يتم الاعتراف بالإيرادات. إن هذا المعيار يحل محل توجيهات الاعتراف بالإيرادات المتضمنة في المعيار المحاسبي الدولي ١٨ حول الإيرادات، والمعيار المحاسبي الدولي ١١ حول عقود الإنشاءات، والتفسير ١٣ الصادر عن لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية حول برامج ولاء العميل. لا تزال المجموعة تباشر تقييم التأثير المحتمل لهذا المعيار.

يلغي المعيار رقم ١٦ من معايير التقارير المالية الدولية نموذج الاحتساب المزدوج الحالي الخاص بالمستأجرين والذي يميز بين عقود الإيجار التمويلي المدرجة في الميزانية العمومية وعقود الإيجار التشغيلي خارج الميزانية العمومية. بموجب المعيار رقم ١٦ من معايير التقارير المالية الدولية، سوف يكون هناك نموذج محاسبي واحد يشبه عملية الاحتساب الحالية لعقود الإيجار التمويلي. لا تزال المجموعة تباشر تقييم التأثير المحتمل لهذا المعيار.

٤. إدارة المخاطر

١. إطار عمل إدارة المخاطر

إن مجلس الإدارة ("المجلس") مسؤول عن الإطار العام لحوكمة وإدارة المخاطر. يعتبر المجلس مسؤولاً عن استراتيجية المخاطر ووضع حدود للمخاطر لدى المجموعة وضمان متابعة ورقابة المخاطر بصورة فعالة والاحتفاظ بها ضمن الحدود الموضوعية. كما يكون المجلس مسؤولاً أيضاً عن وضع هيكل محدد بصورة واضحة لإدارة المخاطر بالإضافة إلى اعتماد كافة السياسات والإجراءات الخاصة بالمخاطر والبنية التحتية وإدارة كافة المخاطر المتعلقة بالمجموعة.

من أجل القيام بهذه المسؤولية بفاعلية تتم مساعدة مجلس الإدارة من قبل ثلاث لجان منبثقة من مجلس الإدارة وخمس لجان على مستوى الإدارة. فيما يلي تلخيص لأدوار ومهام كل لجنة:

اللجنة التنفيذية

تعمل اللجنة التنفيذية بدورها الإدارة التنفيذية العليا للمجلس على ضمان تحقيق المجلس أهدافه الاستراتيجية والتشغيلية. تتألف اللجنة التنفيذية من أربعة أعضاء.

٤. إدارة المخاطر (تابع)

١. إطار عمل إدارة المخاطر (تابع)

لجنة التدقيق

تتألف لجنة التدقيق من أعضاء مجلس الإدارة، ويتمثل هدفها في مساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ مسؤوليته الرقابية وذلك من خلال:

- الإشراف على إجراءات إعداد التقارير المالية لدى المجموعة والاحتفاظ بسياسات محاسبية ومراجعة واعتماد المعلومات المالية؛
- مراجعة التقارير الخاصة بالأنظمة الرقابية الداخلية؛
- إدارة العلاقة مع مدققي الحسابات الخارجيين للمجموعة؛ و
- مراجعة تقارير التدقيق الداخلي ومتابعة الأمور الرقابية ذات الأهمية القصوى بالنسبة للمجموعة.

لجنة إدارة المخاطر

تتألف لجنة إدارة المخاطر من أعضاء من مجلس الإدارة، ويتمثل هدفها في مساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ مسؤوليته الرقابية من خلال:

- مراقبة المخاطر الكامنة في أعمال المصرف وإجراءات التحكم في تلك المخاطر؛
- مراجعة بيان المخاطر لدى المصرف؛
- إدارة مستوى الالتزام بإدارة المخاطر وأساليب التحكم فيها؛
- إجراء تقييم دقيق حول خطط واستراتيجية الأعمال من حيث المخاطر المتعلقة بالمصرف؛ و
- ضمان تطبيق السياسات والإجراءات اللازمة لإدارة المخاطر التي يتعرض لها المصرف.

اللجنة الإدارية

يشتمل نطاق أعمال اللجنة الإدارية على كافة الأمور الوظيفية التي لا يشملها نطاق أعمال اللجان الأخرى. تشتمل عادة مهام اللجنة الإدارية على بعض المجالات مثل الاستراتيجيات والسياسات والموارد البشرية والتسويق والأمور الإدارية والإجراءات والتنسيق مع كافة الوحدات/ الأقسام الأخرى لدى المجموعة.

لجنة الاستثمار

إن الغرض من لجنة الاستثمار هو مراجعة نوعية المحفظة الاستثمارية لدى المصرف بالنيابة عن مجلس الإدارة، والأمور التي تؤثر عليها، وتطبيق وإدارة السياسات المتعلقة بالاستثمار والموافقة على مقترحات الاستثمار بما في ذلك الصكوك والتمويلات المجمع في حدود الموافقة المحددة من قبل مجلس الإدارة.

لجنة إدارة تكنولوجيا المعلومات

تقوم لجنة إدارة تكنولوجيا المعلومات بالإرشادات الاستراتيجية والتكتيكية لإدارة الأنظمة التكنولوجية العامة لدى المجموعة على المدى الطويل والمدى القصير بالإضافة إلى ضمان توافق مبادرات تكنولوجيا المعلومات مع أهداف الأعمال الاستراتيجية للمجموعة. تعتبر لجنة إدارة تكنولوجيا المعلومات مسؤولة عن مساعدة مجلس الإدارة فيما يلي:

- تقديم الإرشادات المتعلقة بتحديد أولويات المبادرات والمشروعات التكنولوجية وتنفيذها (بما في ذلك تلك المتعلقة بالبنية التحتية)؛
- مراجعة عمليات تكنولوجيا المعلومات؛
- مراجعة خطط سلامة تكنولوجيا المعلومات والسياسات والتقارير المتعلقة بفاعلية سلامة المعلومات وتنفيذها والإجراءات التي يتم اتباعها لمواجهة المخاطر الكامنة؛
- مراجعة خطط استمرار الأعمال والسياسات والتقارير المتعلقة بتفعيل استمرارية الأعمال وتنفيذها، بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة لمواجهة أي مخاطر متبقية؛ و
- مراجعة أعمال تطور تكنولوجيا المعلومات لدى المجموعة والفرص والخطط الاستراتيجية.

٤. إدارة المخاطر (تابع)

١. إطار عمل إدارة المخاطر (تابع)

لجنة الموجودات والمطلوبات

تهدف لجنة الموجودات والمطلوبات إلى إعداد الاستراتيجيات الأكثر ملائمة للمجموعة من حيث مجموعة الموجودات والمطلوبات المتوقعة في المستقبل والنتائج المحتملة للتغيرات في معدلات الربح وحدود السيولة والتعرض لمخاطر صرف العملات الأجنبية ومدى كفاية رأس المال. كما أن لجنة الموجودات والمطلوبات مسؤولة أيضاً عن ضمان توافق جميع الاستراتيجيات مع مدى قدرة تحمل المجموعة للمخاطر وحدود تلك المخاطر وفقاً لما يحدده مجلس الإدارة.

تشتمل مهام لجنة الموجودات والمطلوبات على ما يلي:

وضع منهج فعال لإدارة الموجودات والمطلوبات بالإضافة إلى الإجراءات المتعلقة بمراقبة ومتابعة السياسات والإجراءات المعتمدة لدى المجموعة فيما يتعلق بإدارة ورقابة المخاطر التالية:

- مخاطر السيولة – تتمثل في المخاطر الناتجة عن عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة نتيجة عدم القدرة على تسهيل الموجودات أو الحصول على التمويل الكافي.
- مخاطر السوق – تتمثل في المخاطر التالية:
 - المخاطر التي قد تتعرض لها الإيرادات من التغيرات السلبية في معدلات الربح وأسعار صرف العملات الأجنبية وتقلبات السوق؛ و
 - المخاطر من التغيرات في قيمة محفظة الأدوات المالية.
- مخاطر بيان المركز المالي – تتمثل في المخاطر التالية:
 - المخاطر التي قد تتعرض لها الإيرادات من التغيرات في معدلات الربح وتقلبات السوق في المعدلات الخاصة بالأفراد والمؤسسات؛
 - المخاطر التي قد تتعرض لها القيمة من التغيرات في قيمة الموجودات والمطلوبات نتيجة التغيرات في معدلات الربح وتقلبات السوق؛ و
 - المخاطر الناتجة عن التغيرات المادية في الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية بصورة عامة.

لجنة الائتمان

تتولى لجنة الائتمان إدارة مخاطر الائتمان لدى المجموعة من خلال المراجعة المستمرة لحدود وسياسات وإجراءات الائتمان والموافقة على حالات التعرض المحددة وإيجاد الحلول والتقييم المستمر لمحفظة القروض وكفاية مخصصاتها.

لجنة الموارد البشرية

تعمل لجنة الموارد البشرية على إدارة الموارد البشرية بصورة عامة وأداء والاحتياجات من الموظفين حسب حاجة المجموعة من وقت إلى آخر.

مجموعة إدارة المخاطر

تم تأسيس مجموعة إدارة المخاطر بغرض إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر تكنولوجيا المعلومات. يشتمل دور مجموعة إدارة المخاطر على ما يلي:

- وضع استراتيجية وسياسة وإطار عام لإدارة المخاطر بما يتوافق مع متطلبات الأعمال؛
- تقديم الدعم إلى المجموعة لتنفيذ هذا الإطار؛
- جمع التحليلات الخاصة بتركيزات وحساسيات المخاطر في مختلف أقسام المجموعة؛
- العمل كمرجع فيما يتعلق بالأمور الخاصة بالمخاطر والمخاطر التشغيلية بالإضافة إلى تقديم المشورة إلى الإدارة وتطرح أفضل الممارسات وإجراء مراجعات خاصة بناءً على توجيهات لجنة الموجودات والمطلوبات؛ و
- إجراء تقييم مستقل لعملية إدارة مخاطر الأعمال وإبداء الملاحظات لضمان تنفيذ عملية إدارة المخاطر بشكل فعال.

٤. إدارة المخاطر (تابع)

١. إطار عمل إدارة المخاطر (تابع)

الالتزام

يتمثل الدور العام لقسم الالتزام فيما يلي:

- ضمان تحديد وتقييم ومتابعة ورقابة مخاطر الالتزام بصورة ملائمة جنباً إلى جنب مع أقسام الأعمال والأقسام الرقابية الأخرى؛
- ضمان إلمام الإدارة العليا بصورة تامة بالأموال والخطط الهامة والتي تتضمن "KYC" و "AML" لاتخاذ القرار المناسب؛
- المساهمة في تعزيز ثقافة الالتزام "غير المفاجئ" من خلال نشر التوعية الخاصة بالالتزام في مختلف أقسام المجموعة؛
- احداث التوافق اللازم بين خطط الالتزام السنوية واستراتيجيات وأهداف الأعمال؛ و
- الوفاء بالتوقعات التنظيمية.

التدقيق الداخلي

يتمثل دور قسم التدقيق الداخلي لدى المجموعة في تقديم تأكيدات مستقلة وموضوعية حول ملائمة وفاعلية تطبيق الإجراءات المتعلقة بتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الهامة التي تواجهها المجموعة. بالإضافة إلى ذلك، يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة مستقلة لمدى الالتزام بالقوانين واللوائح وقياس الالتزام بسياسات وإجراءات المجموعة.

تتم قيادة هذا القسم من قبل رئيس قسم التدقيق الداخلي الذي يتبع إدارياً لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس الإدارة ويتم تقديم التقارير الإدارية إلى الرئيس التنفيذي.

من أجل القيام بدوره بالكفاءة المطلوبة، يتمتع قسم التدقيق الداخلي باستقلال تنظيمي عن الإدارة حتى يتسنى له تقييم أنشطة وموظفي الإدارة دون قيود.

الرقابة الداخلية

يتمثل دور قسم الرقابة الداخلية بضمان تطبيق نظام جيد للرقابة الداخلية داخل المجموعة بالإضافة إلى الالتزام بالمعايير الدولية والوفاء بمتطلبات إدارة المجموعة والجهات التنظيمية الخارجية. تشمل مهام ومسؤوليات قسم الرقابة الداخلية على ما يلي:

- ضمان الالتزام بالسياسات التشغيلية والإجراءات والأنظمة الرقابية المطبقة لدى المجموعة؛
- ضمان تطبيق أنظمة رقابية داخلية ملائمة بحيث تعمل هذه الأنظمة في الوقت المناسب وبصورة فعالة وفقاً للتصميم الموضوع لها؛
- المراجعة الدورية لنظام الرقابة الداخلية لدى المجموعة لتحديد المجالات التي يشوبها ضعف الأنظمة الرقابية الداخلية والمجالات التي تفتقد للأنظمة الرقابية والمجالات التي توجد بها أنظمة رقابية زائدة تؤدي إلى عدم الفاعلية التشغيلية بالإضافة إلى اقتراح أساليب لتعديلها؛
- تمكين الإدارة من إجراء مراجعة سنوية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية وتقديم تقارير حول نتائج هذه المراجعة؛ و
- متابعة الأنشطة التشغيلية من منظور وقائي ورقابي ومتابعة الضوابط التشغيلية التي تتم ممارستها لضمان تطبيقها بشكل عاجل وفعال.

٤. إدارة المخاطر (تابع)

٢. إدارة المخاطر المالية

إن المجموعة معرضة للمخاطر الرئيسية التالية من جراء استخدامها للأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان؛
- مخاطر السيولة؛
- مخاطر السوق؛ و
- المخاطر التشغيلية.

تتطوي أعمال وأنشطة المجموعة على مخاطر. تمثل قدرة المجموعة، على تحديد وتقييم ومتابعة وإدارة كل نوع من أنواع المخاطر التي تتعرض لها المجموعة، عامل هام في استقرارها المالي أداؤها وسمعتها.

يتم وضع سياسات إدارة المخاطر للمجموعة لتحديد وتحليل المخاطر التي تتعرض لها المجموعة ووضع الحدود المقبولة للمخاطر ونقاط التحكم فيها ولرقابة المخاطر والالتزام بالحدود الموضوعية. تتم بصورة منتظمة مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر لتعكس التغيرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات التي يتم تقديمها.

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول تعرض المجموعة للمخاطر المبينة أعلاه بالإضافة إلى أغراض المجموعة وسياساتها والطرق المستخدمة من قبلها لقياس وإدارة المخاطر وإدارة المجموعة لرأس المال.

أ. مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام العملاء أو طرف مقابل للموجودات المالية بالوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يؤدي إلى تكبد المجموعة لخسائر مالية. تنشأ تلك المخاطر بصورة رئيسية من ذمم التمويل المدينة لدى المجموعة وذمم الإجارة المدينة والأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية وكذلك المرابحات الدولية وترتيبات الوكالة مع مؤسسات مالية وكذلك الموجودات الأخرى والصكوك. لغرض إعداد تقارير حول إدارة المخاطر تأخذ المجموعة بعين الاعتبار كما تقوم بتوحيد كافة عناصر التعرض لمخاطر الائتمان على مستوى القطاعات المختلفة.

تقوم المجموعة بإدارة المخاطر الائتمانية من خلال تنويع الأنشطة التمويلية والاستثمارات الخاصة بها لتفادي تركيز المخاطر مع أفراد أو مجموعة من العملاء بموقع معين أو نشاط اقتصادي معين.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان من خلال الحصول على ضمانات عندما يلزم الأمر والحد من مدة التعرض إلى المخاطر. في بعض الحالات يمكن للمجموعة إنهاء بعض المعاملات أو التنازل عنها إلى أطراف أخرى للحد من مخاطر الائتمان.

يقوم قسم التدقيق الداخلي بأعمال تدقيق منتظمة لوحدات الأعمال والعمليات الائتمانية للمجموعة.

التركز

تنشأ مخاطر التركيز عندما يزاوئ عدد من الأطراف المقابلة أنشطة تجارية مماثلة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو يكون لها سمات اقتصادية مماثلة، الأمر الذي يجعل قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تتأثر بصورة مماثلة بالتغيرات الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى. تقوم المجموعة بقياس تعرضها للمخاطر الائتمانية استناداً إلى إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية ناقصاً المبالغ التي تمت مقاصتها والأرباح المعلقة وخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت.

يتم بيان تركيز مخاطر الائتمان حسب قطاع العمل فيما يتعلق بذمم التمويل المدينة وذمم الإجارة المدينة في الإيضاحين ٧ ب و ٨ ب. يتم بيان تركيز مخاطر الائتمان حسب التوزيع الجغرافي فيما يتعلق بالمبالغ المستحقة من المصارف والمرابحات الدولية وترتيبات الوكالة مع المؤسسات المالية في الإيضاح ٣٠.

٤. إدارة المخاطر (تابع)

٢. إدارة المخاطر المالية (تابع)

١. مخاطر الائتمان (تابع)

أقصى تعرض لمخاطر الائتمان

يوضح الجدول أدناه أقصى تعرض يمكن أن تتعرض له المجموعة فيما يتعلق بمخاطر الائتمان بشكل مجمل، قبل أي تخفيض للضمانات.

إجمالي أقصى تعرض

٢٠١٥	٢٠١٦	
٧١١,١٥٢	١,٢٤٩,٨٧٧	النقد والأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية
٣,٦١٥,٦٩٧	٣,٨٤١,١٣٤	مرابحات دولية وترتيبات الوكالة مع المؤسسات المالية
٥,٧٣٥,٣٣٤	٥,٥١٣,٩١٢	ذمم التمويل المدينة
١٠,٦١٣,٨٧٣	١١,٥٧٧,٠٩١	ذمم الإجارة المدينة
١,٦٥٣,٧٥٨	٣,٠٥٢,٦٧٤	استثمارات في أوراق مالية
٤٨٤,٦٧٥	٥٣٤,٧٣٢	موجودات أخرى
٢٢,٨١٤,٤٨٩	٢٥,٧٦٩,٤٢٠	
١,٦٢٤,٥٦٤	١,٦٧٨,٨٦٤	الالتزامات الطارئة
٢٤,٤٣٩,٠٥٣	٢٧,٤٤٨,٢٨٤	الإجمالي

الموجودات المالية التي تجاوزت موعد استحقاقها ولم تتعرض لانخفاض القيمة

تتمثل "الموجودات المالية التي تجاوزت موعد استحقاقها ولم تتعرض لانخفاض القيمة" في تلك الموجودات التي تجاوز موعد استحقاق أرباحها التعاقدية مستحقة القبض أو دفعاتها الأصلية ولكن المجموعة لا ترى أنها تعرضت لانخفاض القيمة بناءً على مستوى التأمين أو الضمان المقدم و/ أو مرحلة تحصيل المبالغ المستحقة للمجموعة. لا تتضمن المبالغ المفصح عنها الموجودات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

الموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض القيمة في حالتها الفردية

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي قد تعرض لانخفاض في القيمة في الحالات التالية:

- عندما يكون هناك دليل موضوعي على وقوع حدث خسارة بعد الاعتراف المبني، وأن لحدث الخسارة تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المعني.
- تأخر الاستحقاق فيما يتعلق بتمويل الأفراد وفقاً لتوجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

إن ذمم التمويل المدينة التي يتم إعادة التفاوض بشأنها نتيجة تدهور حالة المقترض يتم اعتبارها على أنها تعرضت لانخفاض القيمة ما لم يكن هناك دليل على وجود انخفاض ملحوظ في مخاطر عدم تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، ولا تكون هناك مؤشرات أخرى على انخفاض القيمة.

الموجودات المالية التي تنطوي على شروط تمت إعادة التفاوض بشأنها

لأغراض الإفصاحات في هذه البيانات المالية، تم تعريف "ذمم التمويل المدينة التي تنطوي على شروط تمت إعادة التفاوض بشأنها" على أنها قروض تمت إعادة هيكلتها نتيجة تدهور المركز المالي للمقترض وتقوم المجموعة بتقديم تنازلات في صالح المقترض من خلال الموافقة على شروط وأحكام ما كانت المجموعة تقبلها في ظروف أخرى.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض بشأن ذمم التمويل المدينة للعملاء في الأزمات المالية (يُشار إليها بـ "انشطة الإمهال") بغرض زيادة فرص التحصيل وتخفيف مخاطر العجز عن السداد. وفقاً لسياسة الإمهال لدى المجموعة، يتم منح مهلة على أساس انتقائي في حال لم يتمكن المدين في الوقت الحالي بالوفاء بالتزاماته أو كانت هناك مخاطر عجز هامة، ويكون هناك دليل على أن المدين قد بذل كافة الجهود المعقولة للسداد وفقاً للشروط التعاقدية الأصلية، ويكون من المتوقع أن يتمكن العميل من الوفاء بالشروط المعدلة.

(العملة: ألف درهم إماراتي)

٤. إدارة المخاطر (تابع)

٢. إدارة المخاطر المالية (تابع)

١. مخاطر الائتمان (تابع)

تحليل جودة الائتمان

إجمالي مصرفات الائتمان	إجمالي البنود داخل الميزانية العمومية	الموجودات الأخرى	الاستثمارات في الأوراق المالية	القروض والدفقات المقدمة	ذمم التمويل المدينة وذمم الإجارة المدينة	المصارف والمؤسسات المالية	
٨١,١٥٩	-	٨١,١٥٩	-	-	٨١,١٥٩	-	٢٠١٦
٩٠٨,٤٨٨	-	٩٠٨,٤٨٨	-	٢٥,٦٠٧	٨٨٢,٨٨١	-	الانخفاض الفردي في القيمة
١٨١,٥٨٦	-	١٨١,٥٨٦	٥٣,٤٣٤	-	١٢٨,١٥٢	-	تسهيلات دون المعدل القياسي
١,١٧١,٢٣٣	-	١,١٧١,٢٣٣	٥٣,٤٣٤	٢٥,٦٠٧	١,٠٩٢,١٩٢	-	مشكوك في تحصيلها
١٩٥,٣٤٩	-	١٩٥,٣٤٩	-	-	١٩٥,٣٤٩	-	خسائر
٢٧,٢٤٧,٨٧٧	١,٦٧٨,٨٦٤	٢٥,٥٦٩,٠١٣	٥٣٤,٧٣٢	٣,٠٤٦,٢٧٢	١٦,٨٩٦,٩٩٨	٥,٠٩١,٠١١	الإجمالي
٢٨,٦١٤,٤٥٩	١,٦٧٨,٨٦٤	٢٦,٩٣٥,٥٩٥	٥٨٨,١٦٦	٣,٠٧١,٨٧٩	١٨,١٨٤,٥٣٩	٥,٠٩١,٠١١	تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها
(٧٩,٠٦١)	-	(٧٩,٠٦١)	-	-	(٧٩,٠٦١)	-	لم يتأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها
(٧٦٢,٦١٠)	-	(٧٦٢,٦١٠)	(٥٣,٤٣٤)	(١٩,٢٠٥)	(٦٨٩,٩٧١)	-	إجمالي أقصى تعرض
(٣٢٤,٥٠٤)	-	(٣٢٤,٥٠٤)	-	-	(٣٢٤,٥٠٤)	-	أرباح معلقة
٢٧,٤٤٨,٢٨٤	١,٦٧٨,٨٦٤	٢٥,٧٦٩,٤٢٠	٥٣٤,٧٣٢	٣,٠٥٢,٦٧٤	١٧,٠٩١,٠٠٣	٥,٠٩١,٠١١	مخصص محدد لانخفاض القيمة
							مخصص جماعي لانخفاض القيمة
							القيمة الدفترية

إجمالي مصرفات الائتمان	إجمالي البنود داخل الميزانية العمومية	الموجودات الأخرى	الاستثمارات في الأوراق المالية	القروض والدفقات المقدمة	ذمم التمويل المدينة وذمم الإجارة المدينة	المصارف والمؤسسات المالية	
٦٤٠,٥٦٠	-	٦٤٠,٥٦٠	٥٥,٨٠٠	-	٥٨٤,٧٦٠	-	٢٠١٥
٤٢٩,٩٠٤	-	٤٢٩,٩٠٤	-	٢٥,٦٠٧	٤٠٤,٢٩٧	-	الانخفاض الفردي في القيمة
١٣٩,٢٥٦	-	١٣٩,٢٥٦	-	-	١١٢,٢٤٨	-	تسهيلات دون المعدل القياسي
١,٢٠٩,٧٢٠	-	١,٢٠٩,٧٢٠	٥٥,٨٠٠	٢٧,٠٠٨	١,١٠١,٣٠٥	-	مشكوك في تحصيلها
٧٤,٣٠٢	-	٧٤,٣٠٢	-	-	٧٤,٣٠٢	-	خسائر
٢٤,١٨٢,٧٢٣	١,٦٢٤,٥٦٤	٢٢,٥٥٨,١٥٩	٤٥٨,٩٢٠	١,٦٤٠,٩٥٤	١٦,١٣١,٤٣٦	٤,٣٢٦,٨٤٩	الإجمالي
٢٥,٤٦٦,٧٤٥	١,٦٢٤,٥٦٤	٢٣,٨٤٢,١٨١	٥١٤,٧٢٠	١,٦٦٦,٥٦١	١٧,٣٠٧,٠٤٣	٤,٣٢٦,٨٤٩	تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها
(٩٧,٠١٦)	-	(٩٧,٠١٦)	-	(٢٢,٩٠٩)	(٧٤,١٠٧)	-	لم يتأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها
(٦١٣,٦٧٢)	-	(٦١٣,٦٧٢)	(٣٠,٠٤٥)	(٤,٠٩٩)	(٥٦٦,٧٢٥)	-	إجمالي أقصى تعرض
(٣١٧,٠٠٤)	-	(٣١٧,٠٠٤)	-	-	(٣١٧,٠٠٤)	-	أرباح معلقة
٢٤,٤٣٩,٠٥٣	١,٦٢٤,٥٦٤	٢٢,٨١٤,٤٨٩	٤٨٤,٦٧٥	١,٦٥٣,٧٥٨	١٦,٣٤٩,٢٠٧	٤,٣٢٦,٨٤٩	مخصص محدد لانخفاض القيمة
							مخصص جماعي لانخفاض القيمة
							القيمة الدفترية

لا يتضمن بند المصارف والمؤسسات المالية النقد في الصندوق وودائع الاحتياطي النقدي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

٤. إدارة المخاطر (تابع)

٢. إدارة المخاطر المالية (تابع)

أ. مخاطر الائتمان (تابع)

تحليل مخاطر الائتمان بناءً على التصنيف الائتماني الداخلي

الضمانات والتأمينات

تحتفظ المجموعة بضمانات وتأمينات مقابل ذمم التمويل والإجارة المدينة في صورة تأمينات نقدية، ضمانات شخصية أو رهانات عقارية أو ضمانات على الأوراق المالية على الموجودات. تستند تقديرات تقليل مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالمستحقات المالية والإيجارات على قيمة الضمانات المقررة وقت التمويل، ويتم لاحقاً متابعتها على أساس دوري. فيما يلي القياس الكمي لمدى الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى التي من شأنها تقليل مخاطر الائتمان:

تعرضت لانخفاض فردي في القيمة		تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها		لم يتأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها		
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	
٦٦٤,٤٥٣	٦٦٨,٩٧٧	٧٣,٢٣٦	١٩٥,٣٤٩	١١,٤٨٢,٥٦٧	١١,٩٦١,٣٥٩	رهونات عقارية
٢٠٥	-	-	-	-	-	أسهم مدرجة
-	-	١,٠٦٦	-	١٢٨,٧٤١	١٣١,٠١٩	حجوزات نقدية وأخرى
٦٦٤,٦٥٨	٦٦٨,٩٧٧	٧٤,٣٠٢	١٩٥,٣٤٩	١١,٦١١,٣٠٨	١٢,٠٩٢,٣٧٨	القيمة الدفترية

مخاطر التسوية

قد ينتج عن أنشطة المجموعة بعض المخاطر عند تسوية المعاملات والصفقات. تتمثل مخاطر التسوية بمخاطر الخسائر الناجمة عن عدم قدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته الخاصة بتقديم المبالغ النقدية، أو الضمانات أو الموجودات الأخرى كما هو متعاقد عليه.

فيما يتعلق ببعض المعاملات، تقوم المجموعة بتخفيض هذه المخاطر عن طريق ضمان تحديد موعد المتاجرة فقط عند وفاء كلا الطرفين بالتزاماتهما التعاقدية. تمثل حدود التسوية جزءاً من عملية مراقبة حدود الائتمان. يتطلب قبول تسوية المخاطر على أعمال التسوية الحرة موافقات خاصة تتعلق بالمعاملات أو الطرف المقابل من إدارة مخاطر المجموعة.

ب. مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في المخاطر التي قد تنتج عن الصعوبة التي قد تواجهها المجموعة عند الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بمطلوباتها المالية التي تتم تسويتها من خلال الدفع نقداً أو من خلال موجودات مالية أخرى. تتضمن هذه المخاطر عدم القدرة على تمويل الموجودات في تواريخ الاستحقاق ووفق المعدلات المناسبة والمخاطر الناتجة عن عدم القدرة على تسهيل الموجودات بأسعار معقولة وفي إطار زمني مناسب، وعدم القدرة على الوفاء بالتزامات عند استحقاقها. قد تنشأ مخاطر السيولة نتيجة الاضرابات في السوق أو التخفيض الائتمان مما قد يؤدي إلى تلاشي بعض مصادر التمويل.

يهدف منهج المجموعة لإدارة مخاطر السيولة إلى ضمان احتفاظ الإدارة بمصادر تمويل متنوعة، ومراقبة السيولة عن كثب لضمان توافر مصادر تمويل كافية.

يقوم مجلس إدارة المجموعة بوضع استراتيجيات المجموعة لإدارة مخاطر السيولة وتفويض لجنة الموجودات والمطلوبات بمسؤوليات مراقبة تطبيق هذه السياسة. تعتمد لجنة الموجودات والمطلوبات سياسات وإجراءات السيولة لدى المجموعة. يقوم قسم الخزينة بإدارة مركز السيولة لدى المجموعة بصورة يومية، كما يقوم بمراجعة التقارير اليومية الخاصة بمركز السيولة للمجموعة والشركات التابعة العاملة. تتم مراجعة السياسات والإجراءات المتعلقة بالسيولة والتصديق عليها من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات.

٤. إدارة المخاطر (تابع)

٢. إدارة المخاطر المالية (تابع)

ب. مخاطر السيولة (تابع)

التعرض لمخاطر السيولة

يلخص الجدول التالي الاستحقاقات التعاقدية للأدوات المالية الخاصة بالمجموعة على أساس ترتيبات السداد التعاقدية ولا يؤخذ بعين الاعتبار تواريخ الاستحقاق الفعلية كما هو موضح في تاريخ احتجاز الودائع لدى المجموعة. لقد تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للأدوات المالية على أساس الفترة المتبقية كما في تاريخ التقرير من تاريخ الاستحقاق التعاقدية. تقوم الإدارة بمراقبة تواريخ الاستحقاق للتأكد من الاحتفاظ بالسيولة الكافية.

أقل من ٣ أشهر	٣ أشهر إلى سنة	١ - ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي	
٣١ ديسمبر ٢٠١٦					
الموجودات					
٣,٢٠٥,٨٧٥	-	-	-	٣,٢٠٥,٨٧٥	نقد وأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية
٤,٦٤١,١٣٤	٢٨٣,٦٥٠	٢٥٧,١١٠	-	٤,٦٤١,١٣٤	مراibحات دولية وترتيبات الوكالة مع المؤسسات المالية
٥,٥١٣,٩١٢	٦٢٧,٨٦٠	١,٩٩٧,٤١٤	١,٠٥٠,٠٤٦	٥,٥١٣,٩١٢	نعم التمويل المدينة
١١,٥٧٧,٠٩١	١,٦٨٠,٢٧٨	٦,٠٢١,٩٥٧	٣,٣٤٠,٧١٠	١١,٥٧٧,٠٩١	نعم الإجارة المدينة
٤,١٠٧,١٩٥	١١٧,٥٣٦	١,٧٠٧,٥٦٧	١,١٧٧,٥٦١	٤,١٠٧,١٩٥	استثمارات في أوراق مالية
٥٣٤,٧٣٢	١٢١,٢٥١	-	-	٥٣٤,٧٣٢	موجودات أخرى
٢٩,٥٧٩,٩٣٩	٢,٨٣٠,٥٧٥	٩,٩٨٤,٠٤٨	٥,٥٦٨,٣١٧	٢٩,٥٧٩,٩٣٩	
المطلوبات					
١٨,٣٢٨,٩٣٦	٢,٧٧٦,٣٤٢	-	-	١٨,٣٢٨,٩٣٦	ودائع العملاء
٣,٨٥٠,٩٦٠	-	١,١٨٥,٦٠٠	-	٣,٨٥٠,٩٦٠	المستحق للمصارف
٥,٤٩٧,٩١٦	-	٥,٤٩٧,٩١٦	-	٥,٤٩٧,٩١٦	صكوك مستحقة الدفع
١,٠٠٥,١٧٠	١٤٥,١١٤	٦٥,٥٦٦	-	١,٠٠٥,١٧٠	مطلوبات أخرى ونكافة مستحقة الدفع
٢٨,٦٨٢,٩٨٢	٢,٩٢١,٤٥٦	٦,٧٤٩,٠٨٢	-	٢٨,٦٨٢,٩٨٢	
١,٦٧٨,٨٦٤	٧٤٩,٨٣٣	٥٣٤,٤٤٢	٦٠٩	١,٦٧٨,٨٦٤	الالتزامات الطارئة
٣١ ديسمبر ٢٠١٥					
الموجودات					
٢,٦٠٢,٠٤٥	-	-	-	٢,٦٠٢,٠٤٥	نقد وأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية
٤,٣١٥,٦٩٧	١,٠٢٣,٨٣٩	٢٨٦,٤٩٤	-	٤,٣١٥,٦٩٧	مراibحات دولية وترتيبات الوكالة مع المؤسسات المالية
٥,٧٣٥,٣٣٤	٣٨٦,١٨٩	٢,٥٩٧,٠٨٢	١,٢٨٣,٨٢٢	٥,٧٣٥,٣٣٤	نعم التمويل المدينة
١٠,٦١٣,٨٧٣	١٨٩,٠١٦	٤,٠٢٩,٤٣٧	٥,٩٨٧,٢٢٨	١٠,٦١٣,٨٧٣	نعم الإجارة المدينة
٢,٣٦٤,١٦٠	٤٢,٥٠٣	٦٧٣,٧٤٣	٧٥٦,٧٣٧	٢,٣٦٤,١٦٠	استثمارات في أوراق مالية
٤٨٤,٦٧٥	٢٠١,٤٣٦	-	-	٤٨٤,٦٧٥	موجودات أخرى
٢٦,١١٥,٧٨٤	١,٨٤٢,٩٨٣	٧,٥٨٦,٧٥٦	٨,٠٢٧,٧٨٧	٢٦,١١٥,٧٨٤	
المطلوبات					
١٦,٩٥٣,٠١٨	٢,٩٧٨,٨٢٢	-	-	١٦,٩٥٣,٠١٨	ودائع العملاء
٢,٠٤٦,٣٧٢	-	-	-	٢,٠٤٦,٣٧٢	المستحق للمصارف
٥,١٣٣,٨٦٠	١,٤٦٨,٦٣٧	٣,٦٦٥,٢٢٣	-	٥,١٣٣,٨٦٠	صكوك مستحقة الدفع
١,٠٤٥,٠٤٢	٣٥٩,٧٩٥	٩٤,٠٣١	-	١,٠٤٥,٠٤٢	مطلوبات أخرى ونكافة مستحقة الدفع
٢٥,١٧٨,٢٩٢	٤,٨٠٧,٢٥٤	٣,٧٥٩,٢٥٤	-	٢٥,١٧٨,٢٩٢	
١,٦٢٤,٥٦٤	٧٢٥,٥٨١	٥١٧,١٥٦	٥٨٩	١,٦٢٤,٥٦٤	الالتزامات الطارئة

٤. إدارة المخاطر (تابع)

٢. إدارة المخاطر المالية (تابع)

ب. مخاطر السيولة (تابع)

يتضمن النقد والأرصدة مع البنوك والمؤسسات المالية ودائع إجبارية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (راجع إيضاح ٢٨). قد تختلف التدفقات النقدية المتوقعة للمجموعة عن هذا التحليل. على سبيل المثال، من المتوقع أن تحافظ الودائع تحت الطلب الخاصة بالعملاء على أرصدة ثابتة أو متزايدة.

لا تختلف الاستحقاقات المتبقية للمطلوبات المالية لدى المجموعة بشكل كبير عن الاستحقاقات التعاقدية، حيث تتبع المجموعة مبادئ الشريعة الإسلامية كما تركز العوائد التعاقدية على مشاركة الأرباح أو الخسائر وهي غير مضمونة.

ج. مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق بتلك المخاطر التي تنشأ من التقلبات في إيرادات المجموعة و/ أو قيمة الأدوات المالية نتيجة التغيرات في أسعار السوق مثل معدلات الربح وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

مخاطر هامش الربح

لا تتعرض المجموعة بصورة جوهرية لأية مخاطر تتعلق بإعادة تسعير ودايع العملاء لأن المجموعة، طبقاً للشريعة الإسلامية، لا تقدم المجموعة معدلات عائد تعاقدية للمودعين أو لأصحاب حسابات الاستثمار. إن العائد المستحق للمودعين وأصحاب حسابات الاستثمار يستند إلى مبدأ المضاربة الذي يوافق بموجبه المودعون وأصحاب حسابات الاستثمار على المشاركة في الأرباح أو الخسائر التي تحققها محفظة موجودات المضاربة لدى المجموعة خلال فترة معينة.

مخاطر معدلات الربح

تتمثل المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها المحافظ غير التجارية في مخاطر تكبد خسارة من التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية نتيجة التغير في معدلات الربح في السوق. تتألف مخاطر معدلات الربح بصورة رئيسية من مخاطر السوق ومخاطر التقييم، وتتم إدارتهما على أساس توزيع محدد مسبقاً للموجودات عبر مختلف فئات الموجودات وكذلك التقييم المستمر لظروف وتوجهات السوق وتقدير الإدارة للتغيرات طويلة وقصيرة الأجل في القيمة العادلة، وتتم إدارة مخاطر الأسعار ومخاطر معدلات الربح بصورة عامة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات.

تتمثل حساسية بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في تأثير التغيرات المفترضة في معدلات الربح على صافي الإيرادات لسنة واحدة، بناءً على الموجودات والمطلوبات المالية غير التجارية.

الزيادة/ النقص في صافي الدخل

الزيادة / النقص في نقطة الأساس

٢٠١٥	٢٠١٦	٥٠ نقطة أساس	حساسية معدل الربح على الموجودات والمطلوبات المالية
١٦,٩٩٨	١٣,٧٦٦		

مخاطر العملات

تتمثل مخاطر العملات في مخاطر تقلب إيرادات المجموعة أو قيمة الأدوات المالية، بخلاف الأدوات المالية بالعملة الرسمية، نتيجة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية.

تتم إدارة مخاطر العملات على أساس الحدود الموضوعية من قبل مجلس الإدارة والتقييم المستمر للمركز المفتوح للمصرف والتحويلات الحالية والمتوقعة لأسعار صرف العملات. لا يقوم المصرف بالمتاجرة في العملات الأجنبية، وإذا قضت الضرورة، فإنه يقوم بمطابقة مخاطر العملات الكامنة في موجودات معينة بمطلوبات بنفس العملة أو عملة أخرى مرتبطة بها.

٤. إدارة المخاطر (تابع)

٢. إدارة المخاطر المالية (تابع)

ج. مخاطر السوق (تابع)

مخاطر العملات (تابع)

قام مجلس الإدارة بوضع حدود على المراكز حسب العملة. تتم مراقبة المراكز عن كثب من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات لضمان بقاء هذه المخاطر ضمن الحدود الموضوعه.

فيما يلي صافي تعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية الهامة كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٥	٢٠١٦	صافي مركز العملة
(١,٢٥٢,٢٥٦)	(١,٠٨٢,٧٣٠)	دولار أمريكي
٣٣	٣٤,٣٤٢	جنيه إسترليني
(٤٨٧)	٩٠	يورو
٧,٣٦٥	٧,٣٤٣	دينار بحريني
١,٢٠٦	٢,٣٥٦	ريال قطري
٢,٣٠٨	١,٢٩٢	ريال سعودي
١٣,٨٢٨	٢٠,٥١٢	دينار كويتي

تم تثبيت سعر صرف الدرهم الإماراتي أمام الدولار الأمريكي منذ نوفمبر ١٩٨٠، وبذلك تكون أقصى حالات تعرض المجموعة لمخاطر أسعار العملة محدودة.

مخاطر أسعار حقوق الملكية

تنشأ مخاطر أسعار حقوق المساهمين من التغيير في القيمة العادلة لأدوات الملكية. تقوم المجموعة بإدارة هذه المخاطر من خلال تنويع استثماراتها من حيث التوزيع الجغرافي والتركيز حسب القطاع.

يلخص الجدول التالي أثر التغيير في أسعار حقوق الملكية بنسبة $\pm 10\%$ على بيان الأرباح أو الخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى للمجموعة.

٢٠١٥		٢٠١٦		
التأثير على الإيرادات الشاملة الأخرى	التأثير على الأرباح	التأثير على الإيرادات الشاملة الأخرى	التأثير على الأرباح	
-	١,٢٣٨	-	١,٢٦٢	الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
٧٦,٥٧٦	-	١٠٧,٩٧٤	-	الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

د. المخاطر التشغيلية

تتمثل المخاطر التشغيلية بمخاطر الخسائر المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن مجموعة متنوعة من الأسباب المتعلقة بالعمليات والموظفين والتكنولوجيا والبنية التحتية للمجموعة بالإضافة إلى عوامل خارجية غير مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة مثل تلك التي تنشأ من المتطلبات القانونية والتشريعية ومعايير السلوك التجاري المقبولة بشكل عام. تنشأ المخاطر التشغيلية من كافة عمليات المجموعة وتواجه هذه المخاطر كافة المؤسسات التجارية.

يتمثل هدف المجموعة في إدارة المخاطر التشغيلية في تحقيق التوازن بين تجنب الخسائر والأضرار المالية لسمة المجموعة مع فعالية التكلفة بشكل عام، وتجنب الإجراءات الرقابية التي تقيد روح المبادرة والإبداع.

٤. إدارة المخاطر (تابع)

٢. إدارة المخاطر المالية (تابع)

د. المخاطر التشغيلية (تابع)

قامت المجموعة بوضع إطار عام من السياسات والإجراءات لتحديد وتقييم ومراقبة وإدارة المخاطر وتقديم تقارير بشأنها. قامت لجنة إدارة المخاطر بتحديد وإدارة المخاطر التشغيلية للحد من احتمالية حدوث أية خسائر تشغيلية. يتم الحد من تلك المخاطر حيثما يكون مناسباً من خلال التأمين. تتطلب سياسات المخاطر التشغيلية لدى المجموعة الالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية ذات الصلة في كافة الأحوال.

يتم دعم الالتزام بالسياسات والإجراءات من خلال أعمال المراجعة الدورية التي يقوم بها قسم التدقيق الداخلي. تتم مناقشة نتائج أعمال المراجعة مع إدارة وحدات الأعمال ذات الصلة، ويتم تقديم ملخصات بها إلى لجنة التدقيق والإدارة العليا للمجموعة.

هـ. إدارة رأس المال

رأس المال النظامي

تقوم الجهة التشريعية الرئيسية للمجموعة، المتمثلة بالمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، بوضع ومراقبة متطلبات رأس المال النظامي. فيما يلي أغراض المجموعة من إدارة رأس المال:

- حماية قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية وزيادة عائدات المساهمين؛ و

- الالتزام بمتطلبات رأس المال النظامي الموضوع من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

تهدف سياسة المجموعة إلى المحافظة على قاعدة رأس مال قوية، وكذلك المحافظة على المستثمرين والدائنين وكسب ثقة السوق والاستمرار في التطوير المستقبلي للأعمال. يتم أيضاً الاعتراف بتأثير مستوى رأس المال على عائدات المساهمين، وتعتبر المجموعة بالحاجة إلى حفظ التوازن بين العائدات الكبيرة التي يمكن تحقيقها من خلال مستوى إقراض أعلى والامتيازات والضمانات المقدمة من خلال مركز رأسمالي سليم.

يتم تحديد معدل كفاية رأس المال النظامي الخاص بالمجموعة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. التزمت المجموعة بكافة المتطلبات المفروضة عليها من الخارج على مدى الفترة. لم تكن هناك تغييرات مادية في إدارة المجموعة لرأس المال خلال السنة. قامت المجموعة بتطبيق منهج قياسي على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، كما قامت بتطبيق منهج المؤشر الأساسي على المخاطر التشغيلية كنقطة بداية، وتعمل المجموعة إلى تطبيق الأسلوب المبني على التصنيف الداخلي الأساسي والأسلوب المبني على التصنيف الداخلي المتقدم، وذلك وفقاً للإطار الزمني المحدد من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

- الشق ١ لرأس المال، والذي يتضمن رأس المال العادي واحتياطي التحويل والأرباح المحتجزة.

- الشق ٢ لرأس المال، والذي يتضمن احتياطات القيمة العادلة المرتبطة بالأرباح / الخسائر غير المحققة من الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى ومخصص انخفاض القيمة الجماعي.

تم فرض القيود التالية على الشق ٢ لرأس المال:

- لا يزيد إجمالي الشق ٢ لرأس المال عن ٦٧٪ من الشق ١ لرأس المال؛
- لا تزيد المطلوبات الثانوية عن ٥٠٪ من إجمالي الشق ١ لرأس المال؛ و
- لا يزيد مخصص انخفاض القيمة الجماعي عن ٢٥٪ من إجمالي الموجودات المرجحة للمخاطر.

٤. إدارة المخاطر (تابع)

٢. إدارة المخاطر المالية (تابع)

هـ. إدارة رأس المال (تابع)

يوضح الجدول أدناه مكونات رأس المال النظامي للمجموعة:

اتفاقية بازل ٢		
٢٠١٥	٢٠١٦	
٢,٤٢٥,٥٠٠	٢,٤٢٥,٥٠٠	الشفق ١ لرأس المال
٨٧٠,٤١٨	١,٠١٩,٧٤١	رأس المال العادي
٨٩,٠٠٨	٨٩,٠٠٨	الأرباح المحتجزة
١,٣٣٠,٦٢٦	١,٣٣٠,٦٢٦	الاحتياطي النظامي والخاص
٤,٧١٥,٥٥٢	٤,٨٦٤,٨٧٥	الاحتياطي القانوني
		اجمالي الشفق ١ لقاعدة رأس المال
(٣١,٨٦٧)	(٢٩,٤٩٢)	الشفق ٢ لرأس المال
٢٥٧,٦١٤	٢٧٠,٠٠٢	احتياطي القيمة العادلة
٢٢٥,٧٤٧	٢٤٠,٥١٠	مخصصات انخفاض القيمة الجماعية
٤,٩٤١,٢٩٩	٥,١٠٥,٣٨٥	اجمالي الشفق ٢ لقاعدة رأس المال
		إجمالي قاعدة رأس المال
		الموجودات ذات المخاطر المرجحة
٢٠,٦٠٩,١٢٢	٢١,٦٠٠,١٣٩	مخاطر الائتمان
٤٨,٤٩٨	١٥٥,٦٢١	مخاطر السوق
١,٩١٥,٨٥٠	٢,١٥٢,٤٣٨	المخاطر التشغيلية
٢٢,٥٧٣,٤٧٠	٢٣,٩٠٨,١٩٨	الموجودات ذات المخاطر المرجحة
%٢٠.٨٩	%٢٠.٣٥	معدل الشفق ١
%٢١.٨٩	%٢١.٣٥	معدل كفاية رأس المال

٥. النقد والأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية

	٢٠١٥	٢٠١٦	
٣١٦,٥١٢	٣٧٥,٥٧٤		النقد
١,٣٠٨,٣٧٠	١,٤٦١,٦٠٢		الودائع القانونية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
٩٧٧,١٦٣	١,٣٦٨,٦٩٩	١-٥	المستحق من المصارف
٢,٦٠٢,٠٤٥	٣,٢٠٥,٨٧٥		

١-٥ يتشمل المستحق من المصارف على رصيد الحساب الجاري لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بقيمة ١١٨ مليون درهم (٢٠١٥): ٢٦٦ مليون درهم).

٦. المراجحات الدولية وترتيبات الوكالة مع المؤسسات المالية

	٢٠١٥	٢٠١٦	
٦٧٠,٢٥٤	٣٧٠,٩٩٣		المراجحات الدولية
٣,٦٤٥,٤٤٣	٤,٢٧٠,١٤١	١-٦	ترتيبات الوكالة
٤,٣١٥,٦٩٧	٤,٦٤١,١٣٤		

١-٦ تشمل ترتيبات الوكالة لدى المؤسسات المالية على شهادات إيداع إسلامية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بقيمة ٨٠٠ مليون درهم (٢٠١٥): ٧٠٠ مليون درهم).

(العملة: ألف درهم إماراتي)

٧. ذمم التمويل المدينة

يتم ضمان ذمم التمويل المدينة بموجب أنواع مختلفة من الضمانات بغرض الحد من المخاطر الائتمانية ذات الصلة. تشمل ذمم التمويل المدينة على ما يلي:

(أ) حسب النوع

٢٠١٥	٢٠١٦	
٣٦٤,٦٧٣	٣٤٤,٣٢١	مراحيات سيارات
٤,٣٦٥,٣٠٢	٣,٨٨٨,٩٢٣	مراحيات بضائع
٢٨١,٨٧٥	٢٤٠,٧٨٥	مراحيات عقارية
٥٠٦,٨٩٥	٢٩٥,٠٤٦	مراحيات مدينة أخرى
٤٧٣,٥٤٩	٦٦٨,٢٣٢	مراحيات تمويل مشترك
١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	مشاركات تمويل مشترك
٥٥٩,٤٨٦	٦٢٦,١٧٣	قرض حسن
٢٣,٨٥٧	٣٨,٨٨٧	ذمم بطاقات الائتمان المدينة
١٠٢,٤٥٢	٤٢١,٩٣٠	استصناع
(٤٤٥,٠٢٧)	(٤١٣,٦٧٤)	أرباح مؤجلة
(٦٤٧,٧٢٨)	(٧٤٦,٧١١)	مخصص ذمم التمويل المدينة التي تعرضت لانخفاض في القيمة
<u>٥,٧٣٥,٣٣٤</u>	<u>٥,٥١٣,٩١٢</u>	

(ب) حسب القطاع

٣٤,٤٩٦	٣٩٣,٩٤٨	الدوائر والهيئات الحكومية الأخرى
١٨١,٧١٥	٢٣٣,٦٦٢	إنشاءات
٣١٧,٩٩٦	٢٧٢,٩٧١	تصنيع
٢٤٥,٤٨٢	٢٧٤,٦٦٠	مواصلات
٢٢٩,٢٥٦	٣٥٣,٠٧٣	عقارات
٩١٤,٠٩٦	٧٥٧,٧١٨	تجارة
٣٢٤,٤٧٣	١٦٥,٩٩٨	المؤسسات المالية
٢١٣,٨٤١	٦٨٦,٠٥١	خدمات أخرى
١,٤٧٨,٤٧٩	١,٩١١,١٦١	أفراد
٢,٨٧٨,٦٨٢	١,٦١٢,١١٩	الأفراد أصحاب الثروات الضخمة
٩,٥٧٣	١٢,٩٣٦	أخرى
(٤٤٥,٠٢٧)	(٤١٣,٦٧٤)	أرباح مؤجلة
(٦٤٧,٧٢٨)	(٧٤٦,٧١١)	مخصص ذمم التمويل المدينة التي تعرضت لانخفاض في القيمة
<u>٥,٧٣٥,٣٣٤</u>	<u>٥,٥١٣,٩١٢</u>	

(ج) مخصص انخفاض قيمة ذمم التمويل المدينة

٤٢٠,٩٢٠	٦٤٧,٧٢٨	الرصيد في بداية السنة
(٢٩,٦٠٠)	(٦٣,٦٣١)	أرصدة مشطوبة خلال السنة
٢٦٢,٣٧١	١٧٩,٤٩٠	مخصص إضافي خلال السنة
(٥,٩٦٣)	(١٦,٨٧٦)	مبالغ مستردة خلال السنة
<u>٦٤٧,٧٢٨</u>	<u>٧٤٦,٧١١</u>	

(العملة: ألف درهم إماراتي)

٨. ذمم الإجارة المدينة

تتمثل ذمم الإجارة المدينة في عقود الإيجار التمويلية، وتشتمل على ما يلي:

(أ) صافي الاستثمار في ذمم الإجارة المدينة

٢٠١٥	٢٠١٦
١٠,٨٤٩,٨٧٤	١١,٨٤٤,٨٥٥
(٢٣٦,٠٠١)	(٢٦٧,٧٦٤)
<u>١٠,٦١٣,٨٧٣</u>	<u>١١,٥٧٧,٠٩١</u>

إجمالي الاستثمار

مخصص ذمم الإجارة المدينة التي تعرضت لانخفاض في القيمة

(ب)

حسب القطاع

الدوائر والهيئات الحكومية

الإنشاءات

التصنيع

المواصلات

العقارات

التجاري

المؤسسات المالية

الخدمات الأخرى

الأفراد

الأفراد من أصحاب الثروات الضخمة

مخصص ذمم الإجارة المدينة التي تعرضت لانخفاض في القيمة

٥,٤٦٢,٦٧٢	٥,٤٢٩,٥٤٣
٥٣٥,٥٣٦	٢٥٢,١٧١
٢٢٧,٤٩٣	٢٤٨,٠٩٧
١٠٦,٠٥٠	١٤٨,٤٦٧
٥٧٤,٠٦٨	١,٥٣٩,٨٤٥
١٤٦,٨٩١	١٨٥,٧٨١
٣٩,٥٣٣	٣١,٣٨٩
٣٣٠,١٩٥	٤٩٢,٢٩٧
٢٧٧,٢٥٧	٥٥٩,٠٨٩
٣,١٥٠,١٧٩	٢,٩٥٨,١٧٦
(٢٣٦,٠٠١)	(٢٦٧,٧٦٤)
<u>١٠,٦١٣,٨٧٣</u>	<u>١١,٥٧٧,٠٩١</u>

(ج) مخصص انخفاض قيمة ذمم الإجارة المدينة

الرصيد في بداية العام

المشطوب خلال السنة

مخصص إضافي للسنة

استردادات خلال السنة

١٤٩,٩١٤	٢٣٦,٠٠١
(٥,٩٨٥)	(٣,٣٧٣)
٩٣,٧٧٢	٤٥,٤٣١
(١,٧٠٠)	(١٠,٢٩٥)
<u>٢٣٦,٠٠١</u>	<u>٢٦٧,٧٦٤</u>

(العملة: الف درهم إماراتي)

٩. الاستثمارات في الأوراق المالية

٢٠١٥	٢٠١٦
٤١,٨٣٥	٤٢,٠٧٧
٨٦٥,٥٨٨	١,٠٧٩,٧٤٤
١,٤٥٦,٧٣٧	٢,٩٨٥,٣٧٤
<u>٢,٣٦٤,١٦٠</u>	<u>٤,١٠٧,١٩٥</u>

- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة

الاستثمارات في الأوراق المالية - حسب الفئة

١,٤٨٦,١٩١	٣,٠١٤,٨٣٦
٨٧٧,٩٦٩	١,٠٩٢,٣٥٩
<u>٢,٣٦٤,١٦٠</u>	<u>٤,١٠٧,١٩٥</u>

سندات دين
أسهم ومحافظ

الاستثمارات في الأوراق المالية - حسب كونها مدرجة / غير مدرجة

- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

٤١,٨٣٥	٤٢,٠٧٧
<u>٤١,٨٣٥</u>	<u>٤٢,٠٧٧</u>
٦٦٥,٤٣٣	٩٧٩,٥١٠
٢٠٠,١٥٥	١٠٠,٢٣٤
<u>٨٦٥,٥٨٨</u>	<u>١,٠٧٩,٧٤٤</u>
١,٢٠٧,٢٠٢	٢,٥١٨,٥٦٥
٢٤٩,٥٣٥	٤٦٦,٨٠٩
<u>١,٤٥٦,٧٣٧</u>	<u>٢,٩٨٥,٣٧٤</u>

مدرجة

- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:

مدرجة

غير مدرجة

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة

مدرجة

غير مدرجة

١-٩ قام المصرف بشراء استثمارات في حقوق ملكية بمبلغ ٢٢٠,٤ مليون درهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (٢٠١٥: ٣٦٧,٣ مليون درهم). تم تصنيف الاستثمارات في حقوق الملكية التي تم شراؤها خلال السنة ضمن القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

١٠. استثمارات عقارية

الإجمالي	عقارات - قيد الإنشاء	أراضي وعقارات مكتملة	
١,٨١١,٧٨٤	١٨٠	١,٨١١,٦٠٤	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٦
١٨١,٤٩١	٩,٦٧٧	١٧١,٨١٤	إضافات
٩٤,١٤٤	-	٩٤,١٤٤	التحويل من عقارات محتفظ بها بغرض البيع
(٣٣,١٧٣)	-	(٣٣,١٧٣)	الاستبعاد
٧٠,١١٣	-	٧٠,١١٣	أرباح إعادة تقييم
٢,١٢٤,٣٥٩	٩,٨٥٧	٢,١١٤,٥٠٢	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
٤٤٥,٤٩٠	٩٨٤	٤٤٤,٥٠٦	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٥
٦٨,٤٣٢	١٨٠	٦٨,٢٥٢	إضافات
٩٧٢,٧٣٩	-	٩٧٢,٧٣٩	التحويل من عقارات محتفظ بها بغرض البيع
(٩٨٤)	(٩٨٤)	-	التحويل إلى عقارات محتفظ بها بغرض البيع
(١١,٨٣٨)	-	(١١,٨٣٨)	الاستبعاد
٣٣٧,٩٤٥	-	٣٣٧,٩٤٥	أرباح إعادة تقييم
١,٨١١,٧٨٤	١٨٠	١,٨١١,٦٠٤	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

تتمثل القيمة الدفترية للاستثمارات العقارية في القيمة العادلة للعقار التي يتم تحديدها من قبل شركة تقييم مستقلة لديها المؤهلات المهنية المناسبة المعترف بها والخبرة الحديثة المتعلقة بالموقع الجغرافي وفئة العقار المعني وتتم مراجعتها من قبل أعضاء مجلس الإدارة على أساس سنوي. تم تحديد القيم العادلة بناء على القيمة السائدة في السوق المفتوح. تم في الإيضاح ٢٩ بيان الافتراضات الجوهرية التي استندت إليها شركة التقييم.

١١. عقارات محتفظ بها بغرض البيع

الإجمالي	عقارات محتفظ بها تحت الإنشاء	أراضي وعقارات مكتملة	
٦٥٢,٩٦٥	٤١,٨٦٦	٦١١,٠٩٩	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٦
٣٣٧,٥٠٥	٦٤,٠٦٥	٢٧٣,٤٤٠	الإضافة
(٩٤,١٤٤)	-	(٩٤,١٤٤)	التحويل إلى استثمارات عقارية
(٣٢٣,٠٧٨)	(١٤٨)	(٣٢٢,٩٣٠)	الاستبعاد
٥٧٣,٢٤٨	١٠٥,٧٨٣	٤٦٧,٤٦٥	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
١,٤٣٠,٤٦٥	٢٧٦,٠١٢	١,١٥٤,٤٥٣	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٥
٢٣٨,٠٣١	٢٢٠,٥٣٧	١٧,٤٩٤	الإضافة
(٩٩٠,٩٩٦)	(١٨,٢٥٧)	(٩٧٢,٧٣٩)	التحويل إلى استثمارات عقارية
-	(٤٠٨,٥٧٢)	٤٠٨,٥٧٢	التحويل إلى عقارات مكتملة
(١٤,٤٨٢)	(١٤,٤٨٢)	-	الاستبعاد
(١١,٠٣٧)	(١٤,٣٥٦)	٣,٣١٩	تحويلات أخرى
٩٨٤	٩٨٤	-	التحويل من استثمارات عقارية
٦٥٢,٩٦٥	٤١,٨٦٦	٦١١,٠٩٩	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

(العملة: ألف درهم إماراتي)

١٢. الموجودات الأخرى

٢٠١٥	٢٠١٦	
١١٤,٦٥٢	٩٧,٤٥٦	مصرفات مدفوعة مقدماً وسلفيات أخرى
١٧٨,٨١٩	١٤٥,٤٧٣	أرباح مستحقة القبض
٧٥,١٧٣	٢١١,١٣١	أرصدة مدينة متنوعة
٢٣٧,٩٣٠	٢٢٦,٧٠٧	موجودات متاحة لغرض البيع - موجودات مرابحة
٣٧,٩٣٧	٦٥,١١٥	أخرى
٢٠١,٤٣٦	١٢١,٢٥١	تعويضات قيد القبولات
٨٤٥,٩٤٧	٨٦٧,١٣٣	

١٣. الممتلكات والمعدات

الإجمالي	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	سيارات	أجهزة كمبيوتر	معدات وأثاث وتجهيزات	مباني وأراضي تملك حر
١,١٨٧,٤٠٩	٣٨,٥٨٧	٥,٥٧٢	٥٦,٠٥٤	١٢٥,٩٢٠	٩٦١,٢٧٦
٢٠,٤٠١	١١,٩٢٤	٩٦٠	٤,٥٤٧	٢,٢٣٨	٧٣٢
-	-	-	-	-	-
(٢٤,٩٦٧)	-	(٢٤٣)	(٢٠,٤٩٥)	(٢,٢٢٨)	(٢,٠٠١)
-	(٧,٢٠٠)	-	٦,٩٨٨	٢١	١٩١
١,١٨٢,٨٤٣	٤٣,٣١١	٦,٢٨٩	٤٧,٠٩٤	١٢٥,٩٥١	٩٦٠,١٩٨
٢٤٦,٥٢١	-	٣,٨٧٤	٣٨,٦٥٦	٩١,١٠٢	١١٢,٨٨٩
٣١,٦٠٤	-	٧٣٣	٨,١٠٦	١٠,٣٦٩	١٢,٣٩٦
(٢٤,٥٦١)	-	(٢١٤)	(٢٠,٢١٢)	(٢,١٣٤)	(٢,٠٠١)
٢٥٣,٥٦٤	-	٤,٣٩٣	٢٦,٥٥٠	٩٩,٣٣٧	١٢٣,٢٨٤
٩٢٩,٢٧٩	٤٣,٣١١	١,٨٩٦	٢٠,٥٤٤	٢٦,٦١٤	٨٣٦,٩١٤
٩٤٠,٨٨٨	٣٨,٥٨٧	١,٦٩٨	١٧,٣٩٨	٣٤,٨١٨	٨٤٨,٣٨٧

التكلفة - ٢٠١٦

كما في ١ يناير ٢٠١٦

إضافات

تحويل للاستثمارات العقارية

استبعاات

موجودات مرسمة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

الاستهلاك المتراكم - ٢٠١٦

كما في ١ يناير ٢٠١٦

إضافات

استبعاات

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

صافي القيمة الدفترية

كما ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

كما ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

١٤. ودائع العملاء

٦,١٢٤,٣٥٤	٦,٨٨٩,٧٠٤	حسابات جارية
١,٩٤٧,٢١٣	٢,١٤٩,٨٨٤	حسابات توفير
٦١٩,٢٠٣	٨٢٠,٢٤٨	حسابات وطني/ تحت الطلب
٧,٨٤٣,١٩١	٨,١٢٢,٦٠٩	ودائع لأجل
٤١٩,٠٥٧	٣٤٦,٤٩١	هوامش
١٦,٩٥٣,٠١٨	١٨,٣٢٨,٩٣٦	

١٥. المستحق للبنوك

٢,٠٤٠,٣٤٩	٣,٨٣٩,٣٢٧	ودائع لأجل
٦,٠٢٣	١١,٦٣٣	عند الطلب
٢,٠٤٦,٣٧٢	٣,٨٥٠,٩٦٠	

١٦. الصكوك مستحقة الدفع

٣١ ديسمبر ٢٠١٥		٣١ ديسمبر ٢٠١٦		تاريخ الاستحقاق	اسم الجهة المُصنِّرة
معدل الربح	القيمة الدفترية	معدل الربح	القيمة الدفترية		
%٤.٧١٥	١,٤٦٨,٦٣٧	%٤.٧١٥	-	٢٥ مايو ٢٠١٦	شركة صكوك مصرف الشارقة الإسلامي ٢ المحدودة
%٢.٩٥٠	١,٨٣٢,٩٩٩	%٢.٩٥٠	١,٨٣٤,٤٨٠	١٥ أبريل ٢٠١٨	شركة صكوك مصرف الشارقة الإسلامي ٣ المحدودة
%٢.٨٤٣	١,٨٣٢,٢٢٤	%٢.٨٤٣	١,٨٣٣,٢٥٩	١٧ مارس ٢٠٢٠	شركة صكوك مصرف الشارقة الإسلامي ٢٠٢٠
-	-	%٣.٠٨٤	١,٨٣٠,١٧٧	٨ سبتمبر ٢٠٢١	شركة صكوك مصرف الشارقة الإسلامي ٢٠٢١
	<u>٥,١٣٣,٨٦٠</u>		<u>٥,٤٩٧,٩١٦</u>		الإجمالي

في ٨ سبتمبر ٢٠١٦، قام المصرف من خلال ترتيبات تمويل الصكوك المتوافقة مع الشريعة بإصدار تمويل متوسط الأجل بمبلغ ١,٨٣ مليار درهم (٥٠٠ مليون دولار أمريكي). إن الصكوك مندرجة في بورصة ناسداك دبي وبورصة إيرلندا.

تشمل شروط الترتيب تحويل بعض الموجودات المستأجرة لدى المصرف على أساس الملكية المشتركة إلى الجهات المُصدرة. تخضع هذه الموجودات لسيطرة المصرف وسوف يواصل المصرف تقنيهما.

يقوم الجهة المُصدر بنفج قيمة التوزيعات ربع السنوية من العوائد المتحصلة من الموجودات المؤجرة. من المتوقع أن تكون هذه المتحصلات كافية لتغطية قيمة التوزيعات ربع السنوية المستحقة لحاملي الصكوك في تاريخ توزيع تلك العائدات الربع سنوية. عند استحقاق هذه الصكوك، يتعهد المصرف بإعادة شراء تلك الموجودات بسعر الممارسة وقدره ٥٠٠ مليون دولار أمريكي.

١٧. المطلوبات الأخرى

٢٠١٥	٢٠١٦	
٧١,٠٦٧	١٠٤,٧٧٢	أرباح مستحقة للمودعين
١٧,٩٢٩	١٢,٢٤٢	استحقاقات ومخصصات
٨٠,٤٩٥	١٤٦,٥٩١	حسابات دائنة
٥٥,١٤٢	٥٦,٧٤٧	مخصص تعويضات نهاية خدمة الموظفين
٢٤,٩٦٧	١٤,٤٨٦	احتياطي الربح
٩٢,٩٨٩	١٠١,١٦٨	شيكات مصدقة
٢٠١,٤٣٦	١٢١,٢٥١	التزامات قيد القبولات
٤١٩,٩٦١	٣٥٦,٠٣٠	دائنون متنوعون
٢,٧٠٩	٢,٤٥٤	أخرى
<u>٩٦٦,٦٩٥</u>	<u>٩١٥,٧٤١</u>	

١٨. رأس المال

يتألف رأسمال المصرف المصدر والمنفوع بالكامل من ٢,٤٢٥,٥٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة ١ درهم للسهم الواحد.

٢٠١٥		٢٠١٦		
القيمة	عدد الأسهم	القيمة	عدد الأسهم	
٢,٤٢٥,٥٠٠	٢,٤٢٥,٥٠٠,٠٠٠	٢,٤٢٥,٥٠٠	٢,٤٢٥,٥٠٠,٠٠٠	رأس المال

١٩. توزيعات الأرباح المقترحة

يقترح أعضاء مجلس الإدارة على المساهمين توزيعات أرباح ١٠% أسهم منحة - سهم واحد لكل ١٠ أسهم بقيمة ٢٤٢,٦ مليون درهم (٢٠١٥):
توزيعات أرباح نقدية بمبلغ ٢٤٢,٦ مليون درهم (٠,١٠ درهم للسهم) لسنة (٢٠١٥).

٢٠. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المقترحة

طبقاً للمادة ١١٨ من قانون الشركات التجارية رقم ٨ لعام ١٩٨٤، بلغت مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المقترحة ٥,٣ مليون درهم (٥,٣:٢٠١٥)
مليون درهم)

٢١. الاحتياطيات

وفقاً للنظام الأساسي للمصرف، وطبقاً للمادة رقم (٨٢) من القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠، يتعين على المصرف تحويل ١٠٪ من الأرباح السنوية، إن وجدت، إلى الاحتياطي القانوني حتى يصبح هذا الاحتياطي مساوياً لـ ٥٠٪ من رأس المال. وفقاً للنظام الأساسي للمصرف يتعين كذلك تحويل ١٠٪ من الأرباح السنوية، إن وجدت، إلى الاحتياطي النظامي حتى ٢٠٠٥، حيث تم لاحقاً إيقاف التحويل من قبل الجمعية العمومية العادية بناءً على اقتراح مجلس إدارة المصرف. يمكن استخدام الاحتياطي النظامي في الأغراض التي تحددها الجمعية العمومية العادية بناءً على توصيات مجلس إدارة المصرف.

يتألف احتياطي القيمة العادلة من صافي التغير المتراكم في القيم العادلة للموجودات المالية من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

فيما يلي الحركة في الاحتياطيات:

الاحتياطي القانوني	الاحتياطي النظامي	احتياطي القيمة العادلة
١,٣٣٠,٦٢٦	٨٩,٠٠٨	(٣١,٨٦٧)
-	-	٥٣
-	-	٢,٣٢٢
١,٣٣٠,٦٢٦	٨٩,٠٠٨	(٢٩,٤٩٢)

الرصيد في ١ يناير ٢٠١٦
المحول إلى الاحتياطي
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢٢. الإيرادات من التمويل الإسلامي

٢٠١٥	٢٠١٦
٢٥,٧١٦	٣٨,٤٠٠
٢٥٥,٤٧٢	٢٤٢,٨٥٧
٢٤,٢٨١	١٥,٨٠٤
٥٠٣,٥١٣	٥٢٧,٣٥٥
٢,٨٩٤	١٣,٩٦٣
٨١١,٨٧٦	٨٣٨,٣٧٩

الإيرادات من المراجعات الدولية والوكالة مع المؤسسات المالية
الإيرادات من المراجعة
الإيرادات من المنتجات التمويلية المشتركة
الإيرادات من تمويل الإجارة
الإيرادات من المنتجات التمويلية الإسلامية الأخرى

٢٣. إيرادات الاستثمارات والرسوم والعمولات والإيرادات الأخرى

٢٠١٥	٢٠١٦
١٥٥,٦١٢	١٧٢,٦٩٦
٢٦,٣٨٨	٢٦,٨٨٣
١١٠,٢٢٦	١٤٩,٠٦٠
١٠,٨٠٨	٢١٨,٥٦٨
٣٣٧,٩٤٥	٧٠,١١٣
١٩,٩٣٥	٢٦,٩٣٣
٢,٧٠٩	٩٥٩
٦٦٣,٦٢٣	٦٦٥,٢١٢

صافي الرسوم والعمولات
صافي الأرباح من التعامل بالعملة الأجنبية
الإيرادات من الاستثمارات في الأوراق المالية
الإيرادات من بيع عقارات محتفظ بها بغرض البيع
أرباح إعادة تقييم استثمارات عقارية
الإيرادات الإيجارية
إيرادات تشغيلية أخرى

(العملة: ألف درهم إماراتي)

٢٤. المصروفات العمومية والإدارية

٢٠١٥	٢٠١٦	
٣١٥,٨٩٠	٣٤٦,٠٠٥	تكاليف الموظفين
٣٣,١٢٨	٣١,٦٠٤	الاستهلاك
١٠٩,١١٤	١٠٦,٤٣٤	مصروفات عمومية وإدارية أخرى
٤٥٨,١٣٢	٤٨٤,٠٤٣	

٢٥. مخصصات صافية من المبالغ المستردة

(أ) المخصص لنعم العملاء المدينة ونعم الاجارة المدينة - صافي من المبالغ المستردة مخصصات تم تكوينها خلال السنة مبالغ مستردة خلال السنة

٢٠١٥	٢٠١٦
(٣٥٦,١٤٣)	(٢٢٤,٩٢١)
٧,٦٦٣	٢٧,١٧١
(٣٤٨,٤٨٠)	(١٩٧,٧٥٠)

(ب) مخصصات أخرى - صافية من المبالغ المستردة

مخصص الانخفاض القيمة - استثمارات في أوراق مالية
مخصص انخفاض القيمة - مبالغ مستحقة من شركات تابعة

٢٠١٥	٢٠١٦
-	(٦,٤٠٢)
(١,٦٩٣)	(٢٣,٤٤٦)
(١,٦٩٣)	(٢٩,٨٤٨)

(ج) مبالغ مستردة أخرى

مبالغ مستردة أخرى خلال السنة

٢٠١٥	٢٠١٦
١٧٨	٩٣
(٣٤٩,٩٩٥)	(٢٢٧,٥٠٥)

إجمالي المخصصات - صافي من المبالغ المستردة

٢٦. التوزيعات للمودعين

يتم توزيع الأرباح بين المودعين والمساهمين حسب الطرق التي اعتمدها هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالمصرف اعتباراً من ١ يوليو ٢٠٠٢. قام المصرف بتطبيق "طريقة الوعاء المشترك" كأساس لتوزيع الأرباح بين المودعين والمساهمين. فيما يلي نتائج تطبيق هذه الطريقة:

٢٠١٥	٢٠١٦	
١٢١,١٩٧	٢١٠,٤٦٣	توزيعات للمودعين
(٣,٨٤٠)	(١٠,٤٨١)	تسويات أخرى
١١٧,٣٥٧	١٩٩,٩٨٢	

٢٧. ربحية السهم الأساسية والمخفضة

يرتكز احتساب ربحية السهم على الأرباح البالغة ٤٦٢.٨ مليون درهم (٢٠١٥: ٤٠٩.٩ مليون درهم) عن السنة مقسومة على عدد الأسهم القائمة خلال السنة. لا يوجد أي تأثير للتخفيض على ربحية السهم الأساسية.

٢٨. النقد وما يعادله

يتألف النقد وما يعادله مما يلي:

٢٠١٥	٢٠١٦	
٢,٦٠٢,٠٤٥	٣,٢٠٥,٨٧٥	النقد والأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية
٣,٠٠٥,٣٦٤	٢,٩٤٧,٠٣٥	مراوحة دولية وترتيبات الوكالة مع مؤسسات مالية
٥,٦٠٧,٤٠٩	٦,١٥٢,٩١٠	
(١,٣٠٨,٣٧٠)	(١,٤٦١,٦٠٢)	ناقصاً: الاحتياطيات النقدية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
(٢,٠٤٠,٣٤٩)	(٢,٦٥٣,٧٢٧)	ناقصاً: المبالغ المستحقة إلى البنوك ذات فترة استحقاق أصلية تقل عن ثلاثة أشهر
٢,٢٥٨,٦٩٠	٢,٠٣٧,٥٨١	النقد وما يعادله

١-٢٨ إن الاحتياطيات النقدية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لا تخضع لربح، كما أنها غير متاحة لتمويل العمليات اليومية للمصرف.

تقوم المجموعة بوضع التقديرات والافتراضات التي تؤثر على المبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية التالية بالإضافة إلى المخصصات المترتبة على ذلك والقيمة العادلة. تتم بصورة مستمرة مراجعة التقديرات والأحكام وهي تركز على الخبرة السابقة وعوامل أخرى، بما في ذلك توقعات الأحداث المستقبلية، التي يعتقد بأنها معقولة في ظل الظروف الحالية.

بصورة محددة، يتطلب من الإدارة وضع أحكام هامة فيما يتعلق بما يلي:

خسائر انخفاض قيمة ذمم التمويل المدينة وذمم الإجارة المدينة والاستثمارات بالتكلفة المطفأة والموجودات الأخرى

تقوم المجموعة بمراجعة محافظها الخاصة بذمم التمويل المدينة وذمم الإجارة المدينة لتقييم انخفاض القيمة بصورة ربع سنوية على الأقل. لتحديد مدى ضرورة قيد خسائر انخفاض القيمة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد، تقوم المجموعة بوضع الأحكام لمعرفة ما إذا كانت هناك أية معطيات ملحوظة تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من إحدى المحافظ الخاصة بذمم التمويل وذمم الإجارة المدينة قبل تحديد النقص في أي من الذمم المدينة داخل تلك المحفظة.

قد تتضمن هذه الأدلة معطيات ملحوظة تفيد بأن هناك تخيير سلبي في بيان السداد الخاص ببعض العملاء لدى مجموعة أو ظروف اقتصادية قومية أو محلية ذات صلة بالتأخر عن السداد فيما يتعلق بالموجودات في المجموعة. تستخدم الإدارة تقديرات اعتماداً على خبرة الخسارة السابقة للموجودات ذات خصائص مخاطر الائتمان وعلى الأدلة الموضوعية على انخفاض قيمة مماثل لتلك الموجودات في المحفظة عند تقدير تدفقاتها النقدية المستقبلية. إن الطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية تتم مراجعتها بصورة منتظمة لتقليل أي فروق بين الخسائر المقدرة والخسائر الفعلية.

خسائر انخفاض قيمة الأوراق المالية الاستثمارية

يقوم البنك بتقييم الأوراق المالية الاستثمارية الخاصة به بصورة فردية لتحديد انخفاض القيمة، ويرتكز هذا التقييم على أفضل تقديرات الإدارة حول القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي يُتوقع استلامها. عند تقدير هذه التدفقات النقدية، تقوم الإدارة بوضع الأحكام حول الوضع المالي للطرف المقابل. كما يتم أيضاً وضع الأحكام عند مراجعة العوامل التي تشير وتحدد الدليل الموضوعي على انخفاض قيمة الأوراق المالية الاستثمارية.

تقييم الأدوات المالية

تقوم المجموعة بقياس القيم العادلة باستخدام النظام المتدرج التالي للقيمة العادلة الذي يوضح أهمية المدخلات المستخدمة في إجراء هذه القياسات:

المستوى ١: المدخلات التي تمثل أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لأداة مطابقة.

المستوى ٢: مدخلات بخلاف الأسعار المدرجة في المستوى الأول، والتي تكون ملحوظة، إما بصورة مباشرة (أي كالأسعار) أو بصورة غير مباشرة (أي مستمدة من الأسعار). تشمل هذه الفئة على الأدوات التي يتم تقييمها باستخدام: أسعار السوق المدرجة في أسواق نشطة لأدوات مماثلة، والأسعار المدرجة لأدوات مطابقة أو مماثلة في أسواق تعتبر أقل نشاطاً؛ أو أساليب تقييم أخرى حيث تكون جميع المدخلات الهامة ملحوظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من البيانات السوقية.

المستوى ٣: مدخلات غير ملحوظة. تشمل هذه الفئة على جميع الأدوات التي تشمل فيها أساليب التقييم على مدخلات لا تركز على بيانات ملحوظة ويكون للمدخلات غير الملحوظة تأثير ملحوظ على تقييم الأداة. تشمل هذه الفئة على الأدوات التي يتم تقييمها بناءً على الأسعار المدرجة لأدوات مماثلة بحيث تكون التعديلات والافتراضات الهامة غير الملحوظة مطلوبة لتعكس الفروق بين الأدوات.

تعترف المجموعة بالتحويلات فيما بين مستويات النظام المتدرج للقيمة العادلة في نهاية فترة التقرير التي يحدث خلالها التغيير.

تتضمن أساليب التقييم صافي القيمة الحالية ونماذج التدفق النقدي المخصوم والمقارنة مع أدوات مماثلة توجد لها أسعار سوقية ملحوظة ونماذج تقييم أخرى. تشمل الافتراضات والمدخلات المستخدمة في أساليب التقييم على معدلات الربح المعيارية التي لا تنطوي على مخاطر وفروق الائتمان عند تقدير معدلات الخصم وأسعار السندات والأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار ومؤشرات أسعار الأسهم والتقلبات المتوقعة في الأسعار والربط بينها. إن الهدف من أساليب التقييم هو الوصول إلى قياس القيمة العادلة الذي يوضح المبلغ الذي سوف يتم قبضه لبيع الأصل أو دفعه لتسوية الالتزام بموجب معاملة نظامية بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس.

٢٩ . التقديرات والأحكام المحاسبية الرئيسية عند تطبيق السياسات المحاسبية (تابع)

تقييم الأدوات المالية (تابع)

إن الهدف من أساليب التقييم هو الوصول إلى قياس القيمة العادلة الذي يوضح المبلغ الذي سوف يتم قبضه لبيع الأصل أو دفعه لتحويل الالتزام بموجب معاملة نظامية بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس.

قامت المجموعة بوضع إطار عام لقياس القيم العادلة. يتضمن ذلك الإطار مهام التقييم، وهو مستقل عن إدارة المكتب الأمامي ويقدم تقاريره إلى لجنة الاستثمار والتي تكون مسؤولة بصورة عامة عن التحقق من نتائج التداول بصورة مستقلة والعمليات الاستثمارية وكافة قياسات القيمة العادلة الهامة.

تشتمل الضوابط المحددة على ما يلي:

- التحقق من الأسعار التي يمكن ملاحظتها؛
- إعادة تنفيذ نماذج التقييم؛
- مراجعة واعتماد النماذج الجديدة والتغيرات على النماذج بما في ذلك عملية التقييم؛
- صمغ وإعادة اختبار النماذج على فترات منتظمة مقابل المعاملات السوقية الملحوظة؛
- تحليل وفحص حركات التقييم الهامة؛ و
- مراجعة المدخلات غير الملحوظة الهامة وتعديلات التقييم والتغيرات الهامة في قياس القيمة العادلة للأدوات ضمن المستوى ٣ التي يتم مقارنتها بالشهر الماضي من قبل لجنة الاستثمارات.

يتم عرض التغيرات الجوهرية للتقييم على لجنة الاستثمار.

يوضح الجدول المبين أدناه تحليلاً للموجودات المالية وغير المالية المقاسة بالقيمة العادلة في نهاية فترة التقرير حسب المستوى في النظام المتدرج للقيمة العادلة الذي يتم فيه تصنيف قياس القيمة العادلة:

إيضاح	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	الإجمالي
٣١ ديسمبر ٢٠١٦				
الموجودات المالية				
الاستثمارات في الأوراق المالية - القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٤٢,٠٧٧	-	-	٤٢,٠٧٧
الاستثمارات في الأوراق المالية - القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	٩٧٩,٥١٠	-	١٠٠,٢٣٤	١,٠٧٩,٧٤٤
الإجمالي	١,٠٢١,٥٨٧	-	١٠٠,٢٣٤	١,١٢١,٨٢١
الموجودات غير المالية				
الاستثمارات العقارية	-	-	٢,١٢٤,٣٥٩	٢,١٢٤,٣٥٩
٣١ ديسمبر ٢٠١٥				
الموجودات المالية				
الاستثمارات في الأوراق المالية - القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٤١,٨٣٥	-	-	٤١,٨٣٥
الاستثمارات في الأوراق المالية - القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	٦٦٥,٤٣٣	-	٢٠٠,١٥٥	٨٦٥,٥٨٨
الإجمالي	٧٠٧,٢٦٨	-	٢٠٠,١٥٥	٩٠٧,٤٢٣
الموجودات غير المالية				
الاستثمارات العقارية	-	-	١,٨١١,٧٨٤	١,٨١١,٧٨٤

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (٣١ ديسمبر ٢٠١٥: لا شيء)، لم تكن هناك تحويلات لأي موجودات مالية بين أي من مستويات النظام المتدرج للقيمة العادلة.

٢٩. التقديرات والأحكام المحاسبية الرئيسية عند تطبيق السياسات المحاسبية (تابع)

تقييم الأدوات المالية (تابع)

يتضمن الجدول التالي مطابقة بين الأرصدة الافتتاحية والأرصدة الختامية لقياسات القيمة العادلة في المستوى ٣ من النظام المتدرج للاستثمارات في الأوراق المالية:

الموجودات المالية

٢٠١٥	٢٠١٦	
القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	
١٠٢,٨٩٩	٢٠٠,١٥٥	الرصيد كما في ١ يناير
(١,٤٤٤)	(٩٠)	الخسائر
٩٩,٨٣١	-	الإضافات
(١,١٣١)	(٩٩,٨٣١)	الاستبعادات
٢٠٠,١٥٥	١٠٠,٢٣٤	الرصيد في ٣١ ديسمبر

الموجودات غير المالية

٤٤٥,٤٩٠	١,٨١١,٧٨٤	الرصيد كما في ١ يناير
٦٨,٤٣٢	١٨١,٤٩١	الإضافات
٩٧٢,٧٣٩	٩٤,١٤٤	التحويل من عقارات محتفظ بها بغرض البيع
(٩٨٤)	-	التحويل إلى عقارات محتفظ بها بغرض البيع
(١١,٨٣٨)	(٣٣,١٧٣)	الاستبعاد
٣٣٧,٩٤٥	٧٠,١١٣	أرباح إعادة التقييم
١,٨١١,٧٨٤	٢,١٢٤,٣٥٩	كما في ٣١ ديسمبر

المدخلات غير الملحوظة المستخدمة في قياس القيمة العادلة

تقوم إدارة الأعمال المصرفية الاستثمارية بشكل مستمر بمراقبة استثماراتها من خلال عمليات التقييم الخاصة بها، بالإضافة إلى المعلومات المقدمة من قبل مدير الصندوق. بناءً على طبيعة الموجودات ذات الصلة، يتم استخدام الأساليب الكمية مثل القيمة المتبقية، وتحليل التدفقات النقدية المخصومة أو القيمة السوقية المقارنة. يتم أيضاً استخدام الأساليب النوعية التي تتضمن التوقعات السوقية والاقتصادية.

تأثير المدخلات غير الملحوظة على قياس القيمة العادلة

على الرغم من أن المجموعة تعتقد أن التقديرات الخاصة بها فيما يتعلق بالقيمة العادلة تعتبر مناسبة، فإن استخدام افتراضات أو طرق مختلفة قد يؤدي إلى قياسات مختلفة للقيمة العادلة. فيما يتعلق بقياسات القيمة العادلة في المستوى ٣، فإن التغيير بنسبة ١٠٪ في افتراض أو أكثر من الافتراضات البديلة المعقولة المستخدمة سيكون له التأثير التالي:

التأثير على الأرباح أو الخسائر		التأثير على الإيرادات الشاملة الأخرى		
إيجابي	سلبى	إيجابي	سلبى	
٢١٢,٤٣٥	(٢١٢,٤٣٥)	١٠,٠٢٣	(١٠,٠٢٣)	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
١٨١,١٧٨	(١٨١,١٧٨)	٢٠,٠١٦	(٢٠,٠١٦)	٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٢٩. التقديرات والأحكام المحاسبية الرئيسية عند تطبيق السياسات المحاسبية (تابع)

الأدوات المالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة

يوضح الجدول التالي القيم العادلة للأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة (التكلفة المطفأة) كما يقدم تحليلاً لها حسب المستوى في النظام المتدرج للقيمة العادلة الذي يتم فيه تصنيف قياس القيمة العادلة. تم سابقاً الإفصاح عن النظام المتدرج للقيمة العادلة للأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في الإيضاح ٢٩.

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	إجمالي القيمة العادلة	إجمالي القيمة الدفترية
الموجودات المالية					
النقد والأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية	-	٣,٢٠٥,٨٧٥	-	٣,٢٠٥,٨٧٥	٣,٢٠٥,٨٧٥
مرايحات دولية وترتيبات الوكالة مع مؤسسات مالية	-	٤,٦٤١,١٣٤	-	٤,٦٤١,١٣٤	٤,٦٤١,١٣٤
نعم التمويل المدينة	-	-	٥,٥١٣,٩١٢	٥,٥١٣,٩١٢	٥,٥١٣,٩١٢
نعم الإجارة المدينة	-	-	١١,٥٧٧,٠٩١	١١,٥٧٧,٠٩١	١١,٥٧٧,٠٩١
استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة	٢,٥٦٨,٠٢٨	-	٤٦٦,٨٠٩	٣,٠٣٤,٨٣٧	٢,٩٨٥,٣٧٤
الموجودات الأخرى	-	٥٣٤,٧٣٢	-	٥٣٤,٧٣٢	٥٣٤,٧٣٢
الإجمالي	٢,٥٦٨,٠٢٨	٨,٣٨١,٧٤١	١٧,٥٥٧,٨١٢	٢٨,٥٠٧,٥٨١	٢٨,٤٥٨,١١٨
المطلوبات المالية					
ودائع العملاء	-	١٨,٣٢٨,٩٣٦	-	١٨,٣٢٨,٩٣٦	١٨,٣٢٨,٩٣٦
المستحق إلى المصارف	-	٣,٨٥٠,٩٦٠	-	٣,٨٥٠,٩٦٠	٣,٨٥٠,٩٦٠
صكوك مستحقة الدفع	٥,٤٨٨,٥٥١	-	-	٥,٤٨٨,٥٥١	٥,٤٩٧,٩١٦
مطلوبات أخرى وزكاة مستحقة الدفع	-	١,٠٠٥,١٧٠	-	١,٠٠٥,١٧٠	١,٠٠٥,١٧٠
الإجمالي	٥,٤٨٨,٥٥١	٢٣,١٨٥,٠٦٦	-	٢٨,٦٧٣,٦١٧	٢٨,٦٨٢,٩٨٢
٣١ ديسمبر ٢٠١٥					
الموجودات المالية					
النقد والأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية	-	٢,٦٠٢,٠٤٥	-	٢,٦٠٢,٠٤٥	٢,٦٠٢,٠٤٥
مرايحات دولية وترتيبات الوكالة مع مؤسسات مالية	-	٤,٣١٥,٦٩٧	-	٤,٣١٥,٦٩٧	٤,٣١٥,٦٩٧
نعم التمويل المدينة	-	-	٥,٧٣٥,٣٣٤	٥,٧٣٥,٣٣٤	٥,٧٣٥,٣٣٤
نعم الإجارة المدينة	-	-	١٠,٦١٣,٨٧٣	١٠,٦١٣,٨٧٣	١٠,٦١٣,٨٧٣
استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة	١,٢٠٧,٢٠٢	-	٢٤٩,٥٣٥	١,٤٥٦,٧٣٧	١,٤٥٦,٧٣٧
الموجودات الأخرى	-	٤٨٤,٦٧٥	-	٤٨٤,٦٧٥	٤٨٤,٦٧٥
الإجمالي	١,٢٠٧,٢٠٢	٧,٤٠٢,٤١٧	١٦,٥٩٨,٧٤٢	٢٥,٢٠٨,٣٦١	٢٥,٢٠٨,٣٦١
المطلوبات المالية					
ودائع العملاء	-	١٦,٩٥٣,٠١٨	-	١٦,٩٥٣,٠١٨	١٦,٩٥٣,٠١٨
المستحق إلى المصارف	-	٢,٠٤٦,٣٧٢	-	٢,٠٤٦,٣٧٢	٢,٠٤٦,٣٧٢
صكوك مستحقة الدفع	٥,٥٢١,٢١٨	-	-	٥,٥٢١,٢١٨	٥,١٣٣,٨٦٠
مطلوبات أخرى وزكاة مستحقة الدفع	-	١,٠٤٥,٠٤٢	-	١,٠٤٥,٠٤٢	١,٠٤٥,٠٤٢
الإجمالي	٥,٥٢١,٢١٨	٢٠,٠٤٤,٤٣٢	-	٢٥,٥٦٥,٦٥٠	٢٥,١٧٨,٢٩٢

٢٩. التقديرات والأحكام المحاسبية الرئيسية عند تطبيق السياسات المحاسبية (تابع)

الأدوات المالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة (تابع)

تم وضع الافتراضات التالية فيما يتعلق بالجدول أعلاه:

١. فيما يتعلق بتلك الموجودات والمطلوبات المالية قصيرة الأجل (تصل إلى سنة) والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة، ترى الإدارة أن القيمة الدفترية تعادل القيمة العادلة.
٢. فيما يتعلق بالاستثمارات في الصكوك والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة، استخدمت الإدارة السعر المدرج للإفصاح عن قيمها العادلة.
٣. يتم تقييم عمليات التمويل المقدمة للعملاء بالقيمة العادلة على أساس التدفقات النقدية المخصومة التي تراعي المبالغ النقدية الأصلية ذات الصلة والتصنيف الائتماني للمقترض والمبالغ المتوقع دفعها، يتم إجراء ذلك بغرض تقدير التدفقات النقدية المتوقعة وخصمها وفقاً للمعدلات المعدلة حسب المخاطر. ومع ذلك فإن هذا الأسلوب يخضع لقيود متأصلة، مثل تقدير معدل الخصم المعدل وفقاً للمخاطر، والافتراضات والمدخلات المختلفة التي قد تؤدي إلى نتائج مختلفة.
٤. يتم تقدير القيم العادلة لودائع العملاء والمستحق إلى المصارف باستخدام أساليب التدفقات النقدية المخصومة وتطبيق المعدلات التي يتم عرضها فيما يتعلق بالودائع ذات شروط وفترات استحقاق مماثلة. تتمثل القيمة العادلة للودائع مستحقة الدفع عند الطلب بالمبلغ المستحق الدفع في تاريخ التقرير.

تقييم الاستثمارات العقارية

تم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات العقارية من قبل شركة تقييم عقارات خارجية مستقلة ولديها خبرة حديثة في تقييم عقارات في مواقع وفئات مماثلة للعقارات التي يتم تقييمها. تقوم شركة التقييم المستقلة بتقييم القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية الخاصة بالمجموعة سنوياً.

أساليب التقييم والمدخلات غير الملحوظة الهامة

يوضح الجدول التالي أساليب التقييم المستخدمة في قياس القيم العادلة للعقارات الاستثمارية، كما يوضح المدخلات الهامة غير الملحوظة المستخدمة.

استخدمت المجموعة أعلى وأفضل قيم عادلة لقياس القيمة العادلة للاستثمارات العقارية.

الترابط بين المدخلات غير الملحوظة الرئيسية وبين قياسات القيمة العادلة	المدخلات الهامة غير الملحوظة	أساليب التقييم
ارتفاع/ انخفاض القيمة العادلة المقدرة في حالة: ارتفاع المعدل المتوقع لزيادة الإيجارات في السوق معدلات الخصم المعدلة وفقاً للمخاطر كانت منخفضة/ مرتفعة العقار ليس للتملك الحر	المعدل المتوقع لزيادة الإيجارات في السوق عقارات تملك حر	طريقة الاستثمار
يخضع العقار لأي تعهدات، حقوق أو التزامات يخضع العقار لأي إشعارات قانونية/ أحكام يخضع العقار لأي خلل/ أضرار	لا توجد تعهدات، حقوق والتزامات تجاه أطراف أخرى الشرعية القانونية حالة العقار	
تزداد/تنخفض القيمة العادلة المقدرة في حال اختلاف المدخلات على طريقة المقارنة.	تنطوي طريقة المقارنة على مراجعة وتحليل معاملات/بيانات السوق الحديثة وإجراء تسويات على هذه البيانات مع الأخذ بالاعتبار الفروق الخاصة بالموقع ومساحة المبنى ونوع الإقامة والتشطيب وتاريخ البيع والواجهة وخصائص فردية أخرى.	طريقة المقارنة

٣٠. التقارير حسب القطاع

تتألف أنشطة المصرف من القطاعات الرئيسية التالية:

أ. قطاع المؤسسات الحكومية والشركات

يقدم المصرف من خلال هذا القطاع مجموعة من الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية للشركات والمؤسسات والدوائر الحكومية. ويشتمل ذلك على الأفراد من أصحاب الثروات الضخمة.

ب. قطاع الأفراد

يقدم المصرف من خلال هذا القطاع مجموعة كبيرة من الخدمات المالية الإسلامية المتنوعة للأفراد.

ج. قطاع الاستثمار والخزينة

يشتمل هذا القطاع بشكل رئيسي على معاملات الوكالة مع المؤسسات المالية الأخرى والاستثمارات في الأوراق المالية الاستثمارية والاستثمارات العقارية والأنشطة النقدية الأخرى.

د. قطاع خدمات الضيافة والوساطة

يقوم المصرف من خلال شركاته التابعة المتمثلة في شركة الشارقة الوطنية للفنادق وشركة الشارقة الإسلامي للخدمات المالية بتقديم خدمات الضيافة وخدمات الوساطة على التوالي.

المؤسسات الحكومية والشركات	الأفراد	الاستثمار والخزينة	الضيافة والوساطة	الإجمالي
٦٢٥,٩٦٦	١٦٢,٩٤٩	٤٩,٤٦٤	-	٨٣٨,٣٧٩
-	-	(١٥٦,٢٣٧)	-	(١٥٦,٢٣٧)
٩٣,٣٦٧	٨٣,١٢٥	٤٨٨,٧٢٠	-	٦٦٥,٢١٢
-	-	-	٢٧,٠٦٣	٢٧,٠٦٣
٧١٩,٣٣٣	٢٤٦,٠٧٤	٣٨١,٩٤٧	٢٧,٠٦٣	١,٣٧٤,٤١٧
(٢٣٨,٧٣٦)	(٩٢,٧٨٨)	(١٢٢,٠٩١)	(٣٠,٤٢٨)	(٤٨٤,٠٤٣)
٤٨٠,٥٩٧	١٥٣,٢٨٦	٢٥٩,٨٥٦	(٣,٣٦٥)	٨٩٠,٣٧٤
(١٨١,٠٦٤)	(١٦,٥٩٣)	(٦,٤٠٢)	(٢٣,٤٤٦)	(٢٢٧,٥٠٥)
٢٩٩,٥٣٣	١٣٦,٦٩٣	٢٥٣,٤٥٤	(٢٦,٨١١)	٦٦٢,٨٦٩
(١٥٦,٧٢٧)	(٢٦,٧٥٧)	(١٦,٤٩٨)	-	(١٩٩,٩٨٢)
١٤٢,٨٠٦	١٠٩,٩٣٦	٢٣٦,٩٥٦	(٢٦,٨١١)	٤٦٢,٨٨٧

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

بيان الدخل الموحد:

إيرادات التمويل الإسلامي
مصروفات الأرباح على الصكوك
رسوم وعمولات واستثمارات وإيرادات أخرى
إيرادات من شركات تابعة
إجمالي الإيرادات
مصروفات عمومية وإدارية
صافي الإيرادات التشغيلية
مخصصات صافية من الاستردادات
الأرباح قبل التوزيعات للمودعين
التوزيعات للمودعين
أرباح السنة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

بيان المركز المالي الموحد:

الموجودات

موجودات القطاع

موجودات غير مخصصة

إجمالي الموجودات

١٥,٩٩٧,٨٢٩	١,٧٠٩,٢٤٦	١٤,٦٩٣,٤٢٦	٦٥٦,٤٤٧	٣٣,٠٥٦,٩٤٨
-	-	-	-	٤٨٢,٢٧٨
١٥,٩٩٧,٨٢٩	١,٧٠٩,٢٤٦	١٤,٦٩٣,٤٢٦	٦٥٦,٤٤٧	٣٣,٥٣٩,٢٢٦

المطلوبات:

مطلوبات القطاع

مطلوبات غير مخصصة

إجمالي المطلوبات

١٤,٢٤٢,٦١٤	٤,٣٩٠,٢٦٣	٩,٣٤٦,٨٤٩	٥٨,٤١٤	٢٨,٠٣٨,١٤٠
-	-	-	-	٦٤٤,٨٤٢
١٤,٢٤٢,٦١٤	٤,٣٩٠,٢٦٣	٩,٣٤٦,٨٤٩	٥٨,٤١٤	٢٨,٦٨٢,٩٨٢

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

بيان الدخل الموحد:

إيرادات من المرابحة عقود الإيجار
مصروفات الأرباح على الصكوك
رسوم وعمولات واستثمارات وإيرادات أخرى
إيرادات من شركات تابعة
إجمالي الإيرادات
مصروفات عمومية وإدارية
صافي الإيرادات التشغيلية
مخصصات صافية من الاستردادات
الأرباح قبل التوزيعات للمودعين
التوزيعات للمودعين
أرباح السنة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

بيان المركز المالي الموحد:

الموجودات

موجودات القطاع

موجودات غير مخصصة

إجمالي الموجودات

١٣,٦٤٦,٦٦٦	٢,٦٢٨,٥٧٤	١٢,٢٨٢,٥٩٥	٦٦٩,٠٨٥	٢٩,٢٢٦,٩٢٠
-	-	-	-	٦٥٥,٧٧٣
١٣,٦٤٦,٦٦٦	٢,٦٢٨,٥٧٤	١٢,٢٨٢,٥٩٥	٦٦٩,٠٨٥	٢٩,٨٨٢,٦٩٣

المطلوبات:

مطلوبات القطاع

مطلوبات غير مخصصة

١٣,٣٤٣,٨١٨	٣,٦٣١,٩٦٧	٧,٧٣٤,١١٤	٦٥,٨٥٦	٢٤,٧٧٥,٧٥٥
-	-	-	-	٤٠٢,٥٣٧
١٣,٣٤٣,٨١٨	٣,٦٣١,٩٦٧	٧,٧٣٤,١١٤	٦٥,٨٥٦	٢٥,١٧٨,٢٩٢

(العملة: ألف در هم إماراتي)

٣٠. التقارير حسب القطاع (تابع)

	الدول						الإجمالي
	أخرى	آسيا	أوروبا	أمريكا	أمريكا الشمالية	المريية الأخرى	
٤,٣٨٣	٤٣٣	١,١٦٧,٧٢٣	٦١,٣٤٣	٩,٨٣٤	٢٢٧	١,٩٦١,٩٣٢	٣,٢٠٥,٨٧٥
-	-	١٩,٣١٣	-	-	٧٣,٤٦٠	٤,٥٤٨,٣٦١	٤,٦٤١,١٣٤
-	٤٥	١٩,٦٧٤	-	-	-	٥,٤٩٤,١٩٣	٥,٥١٣,٩١٢
-	-	-	-	-	٣٤,٧٥٧	١١,٥٤٢,٣٣٤	١١,٥٧٧,٠٩١
٢٧,٦٨٨	٤٧١,١٠٤	٣٨٢,٨٤٢	-	-	-	٣,٢٢٥,٥٦١	٤,١٠٧,١٩٥
-	-	-	-	-	-	٢,١٢٤,٣٥٩	٢,١٢٤,٣٥٩
-	-	-	-	-	-	٥٧٣,٢٤٨	٥٧٣,٢٤٨
-	-	-	-	-	-	٨٦٧,١٣٣	٨٦٧,١٣٣
-	-	-	-	-	-	٩٢٩,٢٧٩	٩٢٩,٢٧٩
٣٢,٠٧١	٤٧١,٥٨٢	١,٥٨٩,٥٥٢	٦١,٣٤٣	٩,٨٣٤	١٠٨,٤٤٤	٣١,٢٦٦,٤٠٠	٣٣,٥٣٩,٢٢٦
٢,٩٧٠	١٨,٩٩٨	٢١,٤٩٣	٩١	٤	٢٠,٩٧٥	١٨,٢٦٤,٤٠٥	١٨,٣٢٨,٩٣٦
-	٦٧	٢١٢,٢٥٥	-	-	٨٢	٣,٦٣٨,٥٥٩	٣,٨٥٠,٩٦٠
-	-	-	-	-	-	٥,٤٩٧,٩١٦	٥,٤٩٧,٩١٦
-	-	-	-	-	-	١,٠٠٥,١٧٠	١,٠٠٥,١٧٠
-	-	-	-	-	-	٤,٨٥٦,٢٤٤	٤,٨٥٦,٢٤٤
٢,٩٧٠	١٩,٠٦٥	٢٣٣,٧٤٨	٩١	٤	٢١,٠٥٧	٣٣,٢٦٢,٢٩١	٣٣,٥٣٩,٢٢٦
-	-	١,٤٤٠	-	-	٥٥١	١,٦٧٦,٨٧٣	١,٦٧٨,٨٦٤

الموجودات ٢٠١٢
النقد والأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية
المرابحات التولية وترتيبات الوكالة مع مؤسسات مالية

نعم التمويل المعنية
نعم الإجارة المعنية
استثمارات في أوراق مالية

عقارات محتفظ بها بغرض البيع
موجودات أخرى
ممتلكات ومعدات

إجمالي الموجودات

المطلوبات ٢٠١٢

ودائع العملاء
مستحق للبنوك
صكوك مستحقة الدفع
مطلوبات أخرى وزكاة مستحقة الدفع
حقوق المساهمين
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين

الأرصدة المحتملة

٣٠. التقرير حسب القطاع (تابع)

	أخرى	آسيا	أوروبا	أمريكا	أمريكا الشمالية	الدول العربية الأخرى	دول مجلس التعاون الخليجي	الإجمالي
٦٨	١٤١	٢٩١,٢١٨	١٨٣,٦٥٠	٣٧٤,٤٩٥	٣٩,٨٧٢	١٨٥	١,٨٩٦,٠٦٦	٢,٦٠٢,٠٤٥
-	-	-	١٨٣,٦٥٠	-	-	-	٤,١٣٢,٠٤٧	٤,٣١٥,٦٩٧
-	-	١٥,٢٦٠	٣١,٢٢٣	-	-	-	٥,٦٨٨,٨٥١	٥,٧٣٥,٣٣٤
-	-	-	-	-	-	-	١٠,٦١٣,٨٧٣	١٠,٦١٣,٨٧٣
٢٦,٥٤٩	١٨٨,٤٧٦	١٦٦,١٩٨	-	-	-	-	١,٩٨٢,٩٣٧	٢,٣٦٤,١٦٠
-	-	-	-	-	-	-	١,٨١١,٧٨٤	١,٨١١,٧٨٤
-	-	-	-	-	-	-	٦٥٢,٩٦٥	٦٥٢,٩٦٥
-	-	-	-	-	-	-	٨٤٥,٩٤٧	٨٤٥,٩٤٧
-	-	-	-	-	-	-	٩٤٠,٨٨٨	٩٤٠,٨٨٨
٢٦,٦١٧	٢٠٣,٨٧٧	٦٧٢,٢٨٩	٣٧٤,٤٩٥	٣٩,٨٧٢	١٨٥	٢٨,٥٦٥,٣٥٨	٢٩,٨٨٢,٦٩٣	
٥٨٢	٨,٤٩١	١١,٣٨٢	٥٦	-	٩,٣٢٣	١٦,٩٢٣,١٨٤	١٦,٩٥٣,٠١٨	
-	٦٩٦	-	٥٧٤	-	-	٢,٠٤٥,١٠٢	٢,٠٤٦,٣٧٢	
-	-	-	-	-	-	٥,١٣٣,٨٦٠	٥,١٣٣,٨٦٠	
-	-	-	-	-	-	١,٠٤٥,٠٤٢	١,٠٤٥,٠٤٢	
-	-	-	-	-	-	٤,٧٠٤,٤٠١	٤,٧٠٤,٤٠١	
٥٨٢	٩,١٨٧	١١,٣٨٢	٦٣٠	-	٩,٣٢٣	٢٩,٨٥١,٥٨٩	٢٩,٨٨٢,٦٩٣	
-	-	٢,١١٥	-	-	٥٥١	١,٦٢١,٨٩٨	١,٦٢٤,٥٦٤	

الموجودات ٢٠١٥

النفذ والأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية

المربحات التولية وترتيبات الوكالة مع مؤسسات مالية

نعم التمويل المدينة

نعم الإجارة المدينة

استثمارات في أوراق مالية

الاستثمارات العقارية

عقارات محتفظ بها بغرض البيع

موجودات أخرى

ممتلكات ومعدات

إجمالي الموجودات

المطلوبات ٢٠١٥

ودائع العملاء

مستحق البنوك

صكوك مستحقة الدفع

مطلوبات أخرى ووكالة مستحقة الدفع

حقوق المساهمين

إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين

الأرصدة المحتملة

٣١. الالتزامات والارتباطات الطارئة

يقوم المصرف بتقديم ضمانات مالية واعتمادات مستندية لتلبية احتياجات عملاء المصرف. هذه الاتفاقيات لها حدود وتواريخ انتهاء ثابتة وهي غير مركزة في أي فترة.

تمثل مبالغ الضمانات أقصى خسارة محاسبية يمكن الاعتراف بها بتاريخ التقرير في حال أخفقت الأطراف المقابلة بشكل كامل في الالتزام بما هو متعاقد عليه.

هذه الالتزامات الطارئة لها مخاطر انتمائية خارج الميزانية العمومية حيث يتم فقط الاعتراف بالرسوم والاستحقاقات الخاصة بالخسائر المحتملة في بيان المركز المالي حتى يتم الوفاء بهذه الالتزامات أو انتهاءها. تنتهي العديد من الالتزامات الطارئة دون أن يتم تقديمها سواء بشكل كلي أو جزئي، ولذلك فإن المبالغ لا تمثل التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

(أ) اعتمادات مستندية – حسب القطاع:

٢٠١٥	٢٠١٦	
٢٠٢,٠٨٩	١٤٤,٤٣٨	شركات
١٤,١٦٤	٧,٦٧١	حكومة الشارقة
<u>٢١٦,٢٥٣</u>	<u>١٥٢,١٠٩</u>	

(ب) خطابات ضمان – حسب القطاع:

٢٠١٥	٢٠١٦	
٧,٧٢٣	٢,١٣٥	مصارف
١,٢٣٧,٨٤٧	١,٣٦٤,٨٥١	شركات
١٥٢	١١٨	حكومة الشارقة
١٧,٩٣٩	١٨,٤٣٦	الأفراد أصحاب الثروات الضخمة
٩,٦٢٤	٨,٣٤٤	الأفراد
١٣٥,٠٢٦	١٣٢,٨٧١	مؤسسات مالية غير مصرفية
<u>١,٤٠٨,٣١١</u>	<u>١,٥٢٦,٧٥٥</u>	

(ج) ارتباطات رأسمالية

٢٠١٥	٢٠١٦	
٤,٥٥١	٥,٩٧٨	ممتلكات ومعدات
٧٠,١٣٠	١٠٠,٩٢٠	ارتباطات عقارية أخرى
<u>٧٤,٦٨١</u>	<u>١٠٦,٨٩٨</u>	

أخرى

قام المصرف أيضاً بإصدار تعهدات مالية بمبلغ ٥ مليون درهم (٢٠١٥: ٥ مليون درهم) لدائرة التنمية الاقتصادية ودائرة التسجيل العقاري مقابل إجراءات عقارية وترخيص إدارة لبرج "أساس" العقاري.

علاوة على ذلك، تم إصدار ضمانات مالية بقيمة ٢٣٠ مليون درهم، وتتألف هذه الضمانات من مبلغ ١٠٠٠٠ مليون درهم لسوق أبوظبي للأوراق المالية، ومبلغ ١٠٠ مليون درهم لسوق دبي المالي، ومبلغ ٣٠ مليون درهم لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مقابل إدارة عمليات الوساطة لشركة الشارقة الإسلامية للخدمات المالية (٢٠١٥: ٢٣٠ مليون درهم).

يتم في إطار الأنشطة الاعتيادية رفع دعاوى قضائية ضد المصرف. يرى المصرف أنه ليس لأي من هذه الدعاوى تأثير مادية بشكل فردي أو جماعي. عندما يكون ذلك مناسباً، يقوم المصرف برصد مخصص لهذه الدعاوى عندما يكون من المرجح أن يلزم إجراء تدفقات خارجية لموارد اقتصادية تتضمن منافع اقتصادية ويمكن تقدير قيمة الالتزام بصورة موثوقة. يسعى المصرف للالتزام بالقوانين والتشريعات المطبقة ولكنه من المحتمل أن يخضع لإجراءات قانونية من وقت لآخر والتي يصعب تقدير نتائجها بشكل عام ومن المحتمل أن تكون مادية.

٣٢. الأطراف ذات العلاقة

تقوم المجموعة في سياق الأعمال الاعتيادية بإبرام معاملات متنوعة مع شركات وموظفي الإدارة الرئيسيين والتي تقع ضمن تعريف الأطراف ذات العلاقة المتضمن في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٤. يتمثل موظفي الإدارة الرئيسيين في هؤلاء الأشخاص الذين لديهم الصلاحية والمسؤولية عن تخطيط وتوجيه ورقابة أنشطة المجموعة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بما في ذلك أي من أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين وغير التنفيذيين لدى المجموعة. يتم تنفيذ معاملات الأطراف ذات العلاقة وفقاً لشروط متفق عليها بين الأطراف المعنية، والتي ترى الإدارة أنها تختلف بشكل كبير عن الشروط التي يمكن الحصول عليها من أطراف أخرى.

فيما يلي الأرصدة الهامة للأطراف ذات العلاقة كما في تاريخ التقرير:

٢٠١٥	٢٠١٦	
٢,٣٧٧,٠٠٠	٢,٦٠٢,٦٩٤	الذمم المدينة الخاصة بحكومة الشارقة
٢,٩١٠,٢١٥	٢,٩٧٩,٤٧٦	الذمم المدينة الخاصة بالدوائر والهيئات الحكومية
٨٢١,٠٩٧	٧٦٦,٣١٧	ذمم التمويل المدينة الأخرى والأنشطة الاستثمارية
٥١,٨٤٩	٦٤,٠٣٤	ودائع حكومة الشارقة
٢,٠٠٧,٩٤٧	٢,٥٠٥,٧٧١	ودائع الدوائر والهيئات الحكومية
٥٦٢,١٤١	١٣٦,٠١٩	ودائع أخرى
١٥٤,٨٥١	١٤٦,٠٤١	الالتزامات الطارئة (خارج الميزانية العمومية)
٢٥٢,٧٦٨	٢٢٠,٠٨٤	إيرادات من التمويل الإسلامي
(١٣,٥٠٥)	(٢٥,٥٥٢)	حصة المودعين من الأرباح

تشتمل التعويضات المدفوعة لموظفي الإدارة الرئيسيين على الرواتب والتعويضات الأخرى قصيرة الأجل البالغة ٢١,٨ مليون درهم في ٢٠١٦ (٢٠١٥: ٢٠,٣ مليون درهم)، وتعويضات نهاية الخدمة البالغة ١,٥ مليون درهم في ٢٠١٦ (٢٠١٥: ٢,٧ مليون درهم).

لم يتم الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة مقابل الأرصدة القائمة لدى موظفي الإدارة الرئيسيين والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

٣٣. المساهمات الاجتماعية

قدم المصرف مساهمات اجتماعية بمبلغ ٥٤,٥ مليون درهم (٢٠١٥: ٩٩,٢ مليون درهم) لصندوق الزكاة. يتم احتساب المبالغ الخاصة بصندوق الزكاة وفقاً للإيضاح ٣(ن).

قدم المصرف أيضاً خلال السنة مساهمة اجتماعية بمبلغ ٣,١ مليون درهم (٢٠١٥: ٣,١ مليون درهم) كتبرعات خيرية. تتمثل التبرعات الخيرية هذه في المبالغ التي تم تحصيلها من عملاء المصرف كما هو محدد ومعتمد من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف.

٣٤. أنشطة الوكالة

قام المصرف خلال السنة بتصفية "محفظة الثروة الإسلامية للأسهم" ("الصندوق")، من خلال اعتماد صادر بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦، من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع. في ٣١ يوليو ٢٠١٦، بلغ صافي قيمة الموجودات بالمحفظة ١٤,٦ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٥: ٢٠,٧ مليون درهم). قام البنك بصفته وكيل محفظة للصندوق، بتوزيع صافي قيمة الموجودات المحتسبة كما في ٣١ يوليو ٢٠١٦ على جميع حاملي الوحدات.

٣٥. أرقام المقارنة

تمت إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتوافق مع العرض المتبع في السنة الحالية.